جامعة المنصورة
كليـة الآداب

مفهوم الديمقراطية
فـي فلسفـة نـوربيرتو بوبيـو

إعـداد
د. هبة البدوي محمد
أستاذ الفلسفة السياسية المساعد بقسم الفلسفة
كلية الآداب جامعة – بني سويف.

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الثالث والسبعون – أغسطس ٢٠٢٣

مفهوم الديمقراطية في فلسفة نوربيرتو بوبيو

د. هبة البدوي محمد

أستاذ الفلسفة السياسية المساعد بقسم الفلسفة

كلية الآداب جامعة – بني سويف.

ملخص البحث

يعد نوربيرتو بوبيو من أبرز المفكرين السياسيين والقانونيين الإيطاليين في القرن العشرين، يدور هذا البحث حول إشكالية رئيسة هي: ما الذي يقصده نوربيرتو بوبيو بالديمقراطية الإجرائية وكيف تعتمد في الأساس على المحاولة التوفيقية التي أقامها على مجموعة من الثنائيات التي ترتبط بها لتجعل منها وجود حقيقي ملموس على أرض الواقع؟، ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: ما المفهوم الذي قدمه بوبيو للديمقراطية الإجرائية؟، ما الأسباب التي دفعته للربط بين الديمقراطية وسيادة القانون؟، ما حدود العلاقة التي أقامها بين الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية؟، كيف ربط بوبيو بين الديمقراطية والمجتمع المدني؟، ما هو مستقبل الديمقراطية؟، وهل سيكون مصيرها التقدم أم التراجع والإخفاق؟.

الكلمات المفتاحية: *الديمقراطية، القواعد الإجرائية، سيادة القانون، المجتمع المدني.*

Abstract:

Norberto Bobbio is one of the most prominent Italian political and legal thinkers of the twentieth century, This research revolves around a major problem: What does Norberto Bobbio mean by procedural democracy, and how does it depend primarily on the conciliatory attempt that he established on a set of binaries that are linked to it to make it a real, tangible presence on the ground?, To address this problem, several questions are asked, the most important of which is What was the concept that Bobbio presented of procedural democracy? What were the reasons that prompted him to link democracy with the rule of law? What are the limits of the relationship that he established between democracy, liberalism and socialism? How did Bobbio link democracy and civil society? What is the future of democracy, and will it be destined for progress, or retreat and failure?.

Key words: Democracy, Procedural rules, rule of law, Civil society.

المقدمـــة :

الديمقراطية تلك الكلمة التي يتشدق بها الجميع، تتباهي بها الدول معلنة أنها المدافع الأكبر عنها، وتحلم بها الشعوب وتناضل من أجل الوصول إليها، وهنا نتساءل هل للديمقراطية وجود حقيقي فعلي على أرض الواقع؟، هل يتم ممارستها ممارسة حية ملموسة أم أنها مجرد كلمة براقة يتغنى بها الجميع ولا يكون لها وجود فعلي على أرض الواقع يمكن أن نتحقق من آثاره؟.

لقد عرفت الديمقراطية على أنها حكم الشعب أو السيادة الشعبية وهنا نتساءل هل حقًا تحكم الشعوب أم أنه يقال لها أنها صاحبة السيادة وأنها تحكم في الوقت الذي تكون فيه بعيدة كل البعد عن دائرة السيادة وعن دائرة السلطة والحكم؟، هل للديمقراطية وجود حقيقي أم أنها مجرد شعار من الشعارات الرنانة التي لا يكون لها وجود حي على أرض الواقع؟، هل تكون الديمقراطية ممارسات فعلية حية يمارسها الناس على أرض الواقع أم أنها قواعد إجرائية يتم تطبيقها لتحقيق النتائج الديمقراطية؟.

هناك اتجاه من غالبية المفكرين المعاصرين إلى ضرورة البعد عن الديمقراطية الإجرائية: الديمقراطية التي تقوم على مجرد قواعد إجرائية من خلال التركيز على التصويت والانتخابات والقواعد القانونية وغيرها من الإجراءات، وأن تتحول الديمقراطية إلى السيادة الشعبية وإلى الممارسة الفعلية، وأن يحكم الشعب حقًا، وهنا نتساءل هل هناك في ظل هذا الوضع من لا يزال يدافع عن الديمقراطية الإجرائية والتي تقوم على القواعد وليس على حكم الشعب أو السيادة الشعبية؟، نعم في ظل هذا الخضم الذي ينادي بأن تتحول الديمقراطية إلى ديمقراطية ممارسة ورفض ديمقراطية القواعد نجد نوربيرتو بوبيو (Norberto Bobbio) (1909-2004) الذي يعد من أبرز المفكرين السياسيين والقانونيين الإيطاليين في القرن العشرين يدافع عن الديمقراطية الإجرائية، يدافع عن الديمقراطية بالمفهوم التقليدي والتي تقوم على مجموعة من القواعد الإجرائية، ويري أن هذه القواعد الإجرائية التي يلتزم بها أصحاب السلطة هي التي تجعل للديمقراطية وجود حقيقي على أرض الواقع وليس العكس؛ فإنه دون هذه القواعد لن يكون هناك وجود للديمقراطية إطلاقًا، وإن هذه القواعد التي يرفضها أغلبية المفكرين هي التي تجعل للديمقراطية وجودًا حتى لو كان وجودًا جزئيًا، ودون هذه القواعد والإجراءات ستمحى الديمقراطية أو تتلاشى من الوجود، ويؤكد على أن القول بإلغاء القواعد سيحول الديمقراطية إلى يوتبيا وإلى شيء مثالي وغير موجود إطلاقًا على أرض الواقع؛ إن القواعد القانونية هي التي ستضمن للديمقراطية وجودها وبقاءها حتى لا تنتهي من الوجود، والدليل على ذلك إن ما يقال أو ما يتحدث عنه المفكرين بأن الديمقراطية تكون مرادفة للسيادة الشعبية ليس له وجود حتى هذه اللحظة.

حاول بوبيو أن يقدم لنا مفهومًا للديمقراطية يعتمد على المفهوم الإجرائي والذي بمقتضاه تتحقق الديمقراطية عندما يتم الالتزام بمجموعة من القواعد الإجرائية والتي بمقتضاها يمكن الوصول إلى السلطة بشكل ديمقراطي ويمكن التوصل إلى قرار أيضًا بشكل ديمقراطي، وهنا يرى بوبيو أن هذه القواعد لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع وجود مواطنين فاعلين يشاركون في صنع القرارات السياسية؛ لأن هذه القواعد الإجرائية الخاصة بالديمقراطية لم تأت من فراغ وإنما كانت نتيجة نضالات وجهود المواطنين وكفاحهم المستمر للوصول إلى هذه القواعد والاعتراف بها والتأكيد عليها، ومن هنا أراد بوبيو أن يقدم لنا محاولة توفيقية أكد لنا من خلالها اختلافه عن تياري الديمقراطية: التيار الأول: يرى أن الديمقراطية تقوم على قواعد إجرائية صرفة، والتيار الثاني: الذي رفض ذلك ورأى أن التركيز على القواعد الإجرائية يجعل منها ديمقراطية شكلية ظاهرية لا يكون للمواطنين وجود حقيقي فيها، وأكد على أهمية ودور السيادة

الشعبية والديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها كل مواطن بشكل فعلي واضح في سياسة الدولة وفي صنع قرارات الديمقراطية، فأراد بوبيو أن يؤكد لنا أنه ليس هناك تعارض بين الاثنين؛ فإن وجود القواعد الديمقراطية لا يتعارض مع ممارسة الديمقراطية بشكل فعال من قبل المواطنين، وإنه لا يمكن التركيز على إحداهما دون الآخر ، وإن كلًا منهما جزء لا يتجزأ من الآخر؛ لأن التأكيد على الديمقراطية القائمة على السيادة الشعبية دون التركيز على القواعد الإجرائية التي تقوم عليها الديمقراطية يجعل من الديمقراطية مجرد ديمقراطية شعارات وليست ديمقراطية حقيقية فعالة على أرض الواقع، فلابد من هذه العلاقة الازدواجية بين القواعد الإجرائية وبين دور ممارسة المواطن للديمقراطية.

ومن هنا اعتمد مفهوم بوبيو للديمقراطية على التوفيق بين مجموعة من الثنائيات التي تجمع بين الديمقراطية وغيرها من المفاهيم والاتجاهات الأخرى والتي ترتبط بها ارتباطًا وثيقًا، فحاول أن يؤكد على أن الديمقراطية تكون مرتبطة بمجموعة من الثنائيات التي تكمل كل منهما الأخرى وتكون جزء لا يتجزأ منها، وبدأ من خلال التوفيق بين القواعد الإجرائية وبين دور المواطن الفعال في ممارسة الديمقراطية، ثم انتقل بعد ذلك إلى التأكيد على الارتباط الوثيق بين الديمقراطية وسيادة القانون، وإن كلًا منهما وجهان لعملة واحدة؛ فإن الالتزام بالديمقراطية يعني الخضوع لسيادة القانون، والالتزام بسيادة القانون معناه ممارسة القواعد الديمقراطية فكلٍ منهما جزء لا يتجزأ من الآخر، ثم انتقل إلى الحديث عن العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية، وأكد على أنه ليس هناك تعارض بينهما؛ فالديمقراطية تقوم على المساواة في الحقوق السياسية والليبرالية، تؤكد على أهمية الالتزام بالحقوق والحريات الفردية، فلا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية حقيقية دون الالتزام بالمبادئ الليبرالية القائمة على الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية، وقد أدى به ذلك إلى التأكيد على وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني؛ فالديمقراطية لا يمكن أن تكون مقتصرة فقط على المجال السياسي وإنما يجب أن تكون ديمقراطية اجتماعية تمتد إلى كافة المجالات الأخرى لتشارك المواطنين في همومهم وأزماتهم ومشكلاتهم، يجب أن تمتد لتشمل الكنائس والنقابات والمصانع وكل مؤسسات المجتمع المدني؛ لأن المواطن ليس مواطن سياسي فقط وإنما مواطن له اهتمامات اجتماعية واقتصادية وغيرها، فإذًا يجب أن تشمل الديمقراطية كل الجوانب الأخرى، ومن هنا أكد أيضًا على أهمية الاشتراكية وأن الترابط ليس فقط بين الديمقراطية والليبرالية وإنما أضاف أيضًا إليهما الاشتراكية، ولكن الاشتراكية بالشكل الصحيح التي تؤكد على المساواة الاقتصادية وضرورة التخلص من

التفاوتات الشاسعة أو المظالم الاقتصادية، وضرورة تحقيق العدالة الاقتصادية وتحقيق التوازن في المجال الاقتصادي، ومن هنا لابد أن يقوم المجتمع المدني ومؤسساته بدورهم في تحقيق الديمقراطية.

كذلك تحدث عن العلاقة بين الديمقراطية والديكتاتورية، وكان واقعيًا في تحليله للعلاقة بينهما، وأكد على أنه على الرغم من وجود الديمقراطية بشكل كبير في أيامنا هذه إلا أنه لا تزال هناك جوانب ديكتاتورية كثيرة؛ ولا تزال هناك سيطرة للنخب عن طريق الاعتماد على الأجهزة التقنية الحديثة التي سهلت التحكم والسيطرة، ولكنه مع ذلك يؤكد على ضرورة مساءلة السلطة لتجنب الدكتاتورية.

كذلك تحدث عن مستقبل الديمقراطية وأكد على أنها على الرغم من المعوقات الموجودة أمامها والتي تقف حائلًا بينها وبين تحقيق ديمقراطية كاملة ملموسة على أرض الواقع إلا أنه ليس معنى ذلك انهيار كامل للديمقراطية؛ فإن مستقبل الديمقراطية لا يزال هو أفضل من كل الأنظمة الأخرى؛ لأن الديمقراطية لا تزال حية محتفظة بجوهرها سليمًا لم تتعرض للفناء الكامل، ولا ينتظر أن يحدث ذلك لها في الآونة القريبة.

ومن هنا ترجع أهمية هذا البحث إلى أهمية هذه المحاولة التوفيقية التي قام بها نوربيرتو بوبيو، والذي حاول أن يقدم من خلالها مجموعة من الثنائيات تؤكد على أن الديمقراطية تحتاج إلى أجزاء لا تنفصل عنها، ومن هنا ترجع أهمية هذه البحث إلى تأكيده على ضرورة الربط بين القواعد الإجرائية التي تعتمد عليها الديمقراطية في الوصول للسلطة والقرارات والمواطنة الفعالة وممارسة المواطنين لدورهم السياسي والمشاركة في الديمقراطية بفاعلية، كذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه لفت الانتباه إلى ضرورة الربط بين الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية لتحقيق ديمقراطية متوازنة على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ فإن الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية هو أساس الديمقراطية التي تقوم على المساواة السياسية، وكذلك فإن هذه المساواة السياسية تحتاج إلى الاشتراكية لتحقيق مساواة اقتصادية.

كذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى أهمية الربط بين الديمقراطية والمجتمع المدني؛ لأن الديمقراطية والمجتمع المدني كلًا منهما يكمل الآخر وأن كلًا منهما جزء لا يتجزأ من الآخر، وأن هذا الدور التوافقي بين الديمقراطية والمجتمع المدني هو الضمان لممارسة ديمقراطية حقيقية، والضمان للحد من الديكتاتورية، كذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه تحدث عن العلاقة بين الديمقراطية والديكتاتورية، وحاول أن يحلل بشكل واقعي الجوانب الديكتاتورية التي لاتزال موجودة والتي لازلنا نعاني منها حتى الآن

لمحاولة التوصل إلى حلول للتخلص من هذه الديكتاتورية، وليكون النظام الديمقراطي موجود بشكل حقيقي فعال، ترجع أهمية هذا البحث أيضًا إلى أنه حاول أن يتحدث لنا عن مستقبل الديمقراطية حاول أن يقدم لنا بشكل واقعي المعوقات التي تقف حائلًا أمام وجود ديمقراطية متكاملة حقيقية ملموسة على أرض الواقع، وتحدث عن مصير الديمقراطية وكيف أنها تحتاج إلى مزيد من بذل الجهد ومزيد من التعاون ومزيد من الإرادة والإصرار لكيٍ يكون لها وجود حي ملموس على أرض الواقع، وإنها سليمة الجوهر على الرغم من هذه المعوقات فإنها لا تزال قائمة ولا تزال قادرة على الحفاظ على وجودها وقادرة على الحفاظ على التأكيد على أنها أفضل من كل النظم الأخرى؛ لأنها الوحيدة التي ترتبط بحياة الإنسان وبضرورة الحفاظ على حقوقه وحرياته الأساسية لكي يعيش الإنسان حياة كريمة يتمتع فيها بالحرية والمساواة؛ فهذا لن يتحقق فقط إلا في ظل النظام الديمقراطي.

يدور هذا البحث حول إشكالية رئيسة هي: ما الذي يقصده نوربيرتو بوبيو بالديمقراطية الإجرائية وكيف تعتمد في الأساس على المحاولة التوفيقية التي أقامها على مجموعة من الثنائيات التي ترتبط بها لتجعل منها وجود حقيقي ملموس على أرض الواقع؟، ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: ما المفهوم الذي قدمه بوبيو للديمقراطية الإجرائية؟، ما الأسباب التي دفعته للربط بين الديمقراطية وسيادة القانون؟، ما حدود العلاقة التي أقامها بين الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية؟، كيف تكون الديمقراطية وسيلة للتخلص من كل ديكتاتورية؟، كيف ربط بوبيو بين الديمقراطية والمجتمع المدني؟، ما هو مستقبل الديمقراطية؟، ما المعوقات التي تقف أمامها وما الوعود التي لم تتمكن من الوفاء بها؟، وهل سيكون مصيرها النجاح والتقدم أم التراجع والإخفاق؟.

١ - معنى الديمقراطية الإجرائية:

ارتبطت حياة نوربيرتو بوبيو ومؤلفاته بتقلبات الديمقراطية الإيطالية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، عاصر التجربة الفاشية والانقسامات الأيديولوجية للحرب الباردة والتحولات الإيطالية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والتي وصفها في كتابه (لمحة عن إيطاليا) في القرن العشرين، وقد نتج عن معايشته لهذه الأحدث دفاعه عن "قواعد اللعبة" الدستورية ضد أولئك الذين أنكروا أهميتها.[١]

من هنا كانت بداية حديث بوبيو عن الديمقراطية الإجرائية من الارتباط الوثيق الذي أقامه بين النظرية القانونية والنظرية السياسية والديمقراطية، وقد ظهر ذلك بوضوح في كل أعماله إنها العلاقة التي

[1]–Richard Bellamy, Norberto Bobbio, School of Public Policy University College London,٢٠١٤, p1

أسسها بين نهج العديد من التخصصات المختلفة، كان بوبيو قادرًا على ربط النظرية القانونية والفلسفة السياسية وربط النظرية نفسها سواء كانت قانونية أو فلسفية بالتأمل النظري والمنهجي، فكان النهج النظري التحليلي مرتبطًا بتاريخ تحليلي للأفكار.[٢]

ومن هنا كان اهتمامه منصب على تحليل المفاهيم وتوضيح المصطلحات المختلفة والتفكيك والمقارنة وإظهار جوانب التناقض وإعادة تجميع المصطلحات المضللة أو الغامضة التي كثيرًا ما تكون تنتمي إلى خطابنا النظري والقانوني والفلسفي السياسي، وبذلك أقام مجموعة من الصلات بين المفاهيم النظرية و بين مناهج التخصصات المختلفة، أعرب بوبيو عن أسفه الدائم للجهل المتبادل وعدم الثقة وانعدام التواصل الذي يميز عمومًا العلاقات بين النهج القانونية والتاريخية والفلسفية والسياسية، وقد عبر عن ذلك بقوله إنها الإمبريالية الخبيثة لتقسيم العمل الذي يضع المؤرخين ضد الفلاسفة، والمفكرين القانونيين ضد المحللين السياسيين، وعلماء الاجتماع ضد المؤرخين، وما إلى ذلك في تنافس مستمر مع بعضهم البعض، ومع ذلك في عالم المعرفة الشاسع والأكبر من أي وقت مضى هناك مجال لحسن الحظ للجميع، وتكمن القيمة الحقيقية للتفكير المنهجي على وجه التحديد في جعلنا جميعًا أكثر وعياً كلًا في مجاله بحدود أراضينا، وحقيقة أن المناطق الأخرى سواء القريبة أو النائية لها الحق في الوجود أيضًا.[٣]

وفي ضوء ذلك يتبنى بوبيو تعريفًا أدنى للديمقراطية كمجموعة من القواعد التي تحدد من هو المخول بأخذ القرارات الجماعية والإجراءات التي يجب استخدامها للاختيار، تتكون هذه القواعد من مبدأ الأغلبية أي يتم اتخاذ القرارات بأغلبية بسيطة وعدد من الأصوات المدنية والحقوق السياسية لحرية الكلام وتكوين الجمعيات وحق التصويت لكل مواطن، مما يضمن المساواة السياسية التقريبية بين الناخبين والاختيار بين البدائل الحقيقية في الانتخابات.

يتبع Bobbio المنظرين مثل شومبيتر وروبرت دال في القول بأن هذه المتطلبات يتم استيفائها على أفضل وجه بواسطة نموذج تنافسي لأحزاب مختلفة تتنافس على تصويت الشعب بدلًا من النموذج الكلاسيكي للديمقراطية التشاركية، يعطي بوبيو أربعة أسباب رئيسية لذلك: أولًا: الروح الحديثة الفردية بحيث لا يجلب أي قدر من الحجة العقلانية حول إرادة عامة شاملة، ثانيًا: هذا التوجه الثقافي يعززه تنوع المجتمع الصناعي الحديث مما يجعل من الصعب تكوين مصالح مشتركة، ثالثًا: لا يمكن أن تعني

---

[2]–Luigi ferrajoli :Norberto bobbio ,theorist of law and democracy ,Firenze university press,2010 ,p.369.

[3]–Ibid ,pp.369,370

الديمقراطية أننا نصوت على كل قضية بعد مناقشة مطولة لجميع العناصر المعنية؛ فلن تكون هناك ببساطة ساعات كافية في اليوم لذلك، الحل الوحيد سيكون تفويض المندوبين للتصويت بطرق محددة، الصعوبة هنا هي أننا ننتمي إلى العديد من المجموعات المتنوعة مثل العمال والآباء وسكان المدن وما إلى ذلك؛ لذلك لا يمكن عزو بعض "المصالح الحقيقية" إلى الناس ككل، أخيرًا: التعقيد المتزايد للمجتمع الحديث يجعل الناس غير مطلعين بشكل مستمر على مصالحهم الخاصة، ومن هنا يمكن للممثلين خدمتنا أفضل مما نستطيع نحن أنفسنا.[٤]

وفي هذا الإطار يعتقد Bobbio أن النموذج التنافسي هو الأنسب لـ الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث، ويؤكد أن الخبراء السياسيين من المرجح أن ينتجوا المزيد من السياسات الفعالة أكثر من عامة الناس، علاوة على ذلك فإن النموذج التنافسي أكثر كفاءة من البدائل التشاركية الأخرى في تحويل الأصوات إلى سياسات.[٥]

على العكس من جميع أشكال الحكومة الغير متجانسة تشمل الديمقراطية الإجراءات للتوصل إلى قرارات جماعية بطريقة تؤمن أكبر مشاركة ممكنة للأطراف المهتمة، كحد أدنى وفقًا لبوبيو إجراءات ديمقراطية تشمل الاقتراع العام والمتساوي للبالغين، حكم الأغلبية وضمانات حقوق الأقليات والتي تضمن أن يتم الموافقة على القرارات الجماعية من قبل عدد كبير من المتوقع أن يصنعوها، سيادة القانون، والضمانات الدستورية لحرية التجمع والتعبير، والحريات الأخرى التي تساعد على ضمان أن أولئك الذين يتوقع أن يقرروا أو ينتخبوا أولئك الذين يقررون يمكنهم بذلك الاختيار من بين البدائل الحقيقية.

وبذلك يدافع بوبيو عن تعريف أدنى للديمقراطية يتكون من الأساسيات التالية اعتمادًا على القواعد الإجرائية للديمقراطية:

١- إن جميع المواطنين الذين بلغوا سن الرشد بغض النظر عن الجنس أو العرق، العقيدة أو الوضع الاقتصادي يمتلكون حقوقًا سياسية ويمكنهم التصويت الجماعي حول القضايا السياسية أو اختيار شخص للقيام بذلك نيابة عنهم.

٢- إن صوت الجميع متساو مع احتساب صوت واحد فقط لكل مواطن .

4-NORBERTO BOBBIO, The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game, Translated by Roger Griffin Edited and Introduced by Richard Bellamy, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1987,pp 4,5

5-Ibid,p5

٣- إن جميع المواطنين يمكنهم التصويت حسب رأيهم الذي تم التوصل إليه بحرية: أي في منافسة حرة بين الجماعات السياسية المتنافسة التي تتنافس كل منها مع الأخرى لتجميع الطلبات وتحويلها إلى قرارات جماعية.

٤- إن لديهم حرية الاختيار بمعنى أن لديهم بدائل حقيقية للاختيار.

٥- أن يلتزموا بقرار الأغلبية (سواء أكان نسبيًا أم مطلقًا).

٦- أن قرار الأغلبية لا يمكن أن يحد من حقوق الأقلية.

وفي ضوء ذلك يقدم بوبيو ثلاثة أسباب لتفضيل الحكومة الديمقراطية على الأشكال الأخرى: أولاً: الدافع الأخلاقي والذي يكون مشتق من صيغة روسو التي تكمن في الحرية في إطاعة القوانين التي توصلنا إليها بأنفسنا، وهي حالة تعبر عن الديمقراطية، الثاني: التبرير السياسي وهو أفضل ما هو متاح للحماية من إساءة استخدام السلطة؛ لأنها تشترك في السيادة بين الناس ككل، أخيرًا: من وجهة نظر نفعية الديمقراطية أفضل من الأوتوقراطية على أساس أن الناس هم أفضل المترجمين لاهتماماتهم الجماعية.[٦]

الديمقراطية بهذا المعنى هي وسيلة لمنع هؤلاء الذين يحكمون من الاستيلاء الدائم على السلطة لتحقيق مصالحهم الخاصة، أولئك الذين يمارسون السلطة يخضعون للإجراءات التي تمكن الآخرين من استجوابهم أو استبعادهم إذا لزم الأمر، يميل توزيع السلطة في الأنظمة الديمقراطية إلى انعكاس نتائج المنافسات السياسية بشكل دائم في قواعد اتخاذ القرار، إنها ليست متطابقة بشكل دائم مع أي فرد أو مجموعة معينة، ولكن بدلاً من ذلك يمارسها بشر من لحم ودم تخضع للإزالة وتكون مسؤولة أمام الآخرين وفقًا لقواعد اللعبة الديمقراطية.[٧]

ومن هنا فإن الديمقراطية السياسية كانت ولا تزال ضرورية حتى لا يُحكم الناس استبدادًا، لكن هل هذا كاف؟، في الآونة الأخيرة عندما كان يرغب شخص في أن يعطي دليلاً على تطور الديمقراطية في بلد معين كان ما يهم هو المدى السياسي للحقوق من الاقتراع المقيد إلى الاقتراع العام، والدليل على هذا التطور هو تمديد حق الاقتراع في كل مكان تقريبًا للنساء وفي بعض البلدان تم تخفيض الحد العمري إلى ١٨ عامًا، اليوم إذا كنت تريد مؤشرًا على تطور الديمقراطية في بلد ما يجب ألا تفكر فقط في عدد

6- Richard Bellamy, Norberto Bobbio,pp10-11

7- Norberto Bobbio, Democracy and Dictatorship, The Nature and Limits of State Power, Translated by Peter Kennealy, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1989, pp viii-ix

الأشخاص الذين لديهم حق التصويت، ولكن أيضًا عدد الأماكن المختلفة التي تمارس فيها الديمقراطية إلى جانب المجال التقليدي للسياسة الذي يمارس فيه حق التصويت، بعبارة أخرى لإصدار حكم اليوم حول تطوير الديمقراطية في بلد معين يجب طرح السؤال ليس حول "مَنْ يُصوِّت؟"، لكن على ماذا يمكن أن يتم التصويت ؟.[٨]

يعالج بوبيو هذه الصعوبة عن طريق مناشدة عقد اجتماعي على غرار جون رولز لإنشاء اتفاقية متفق عليها تكون بمثابة إطار لكيفية إدارة السياسة، بحيث تكون سيادة القانون مستمدة من مفهوم العدالة، وتوفر ثقافة سياسية مشتركة والأساس القانوني للتعددية السياسية، كذلك كانت مشكلة الديمقراطية المباشرة هي عدم كفاءتها في التوصل إلى التفضيلات في السياسات والتجاهل المحتمل للأقليات، يسعى بوبيو لحل هذه المشكلة من خلال الحفاظ على الأحزاب السياسية كوسيلة لزيادة الديمقراطية في المجتمع، يجادل بأنهم يقدموا أفضل أساس لتزويد الناخبين بالخيارات السياسية وتمثيل اهتماماتهم المتنوعة، وهكذا على الرغم من حدوث نقاش سياسي ضمن نظام واحد من المعتقدات حول كيفية الديمقراطية السياسة وما حقوقنا والتزاماتنا الاجتماعية، تسهل هذه الالتزامات التعبير عن تعددية الآراء السياسية؛ لأنها تضيف إلى المفهوم المشترك و الإطار المؤسسي المنافسة الفعالة بين الأفراد المختلفين حول كيفية إدارة المجتمع[٩].

أما بالنسبة للطريقة التي يتم التوصل فيها إلى القرارات فإن القاعدة الأساسية للديمقراطية هي حكم الأغلبية والتي بموجبها تعتبر القرارات جماعية، وبالتالي مُلزمة للمجموعة بأكملها إذا تمت الموافقة عليها من قبل غالبية المكلفين باتخاذ القرار على الأقل، إذا كان قرار الأغلبية صحيح والقرار بالإجماع هو أكثر صحة فإن الإجماع يكون ممكن فقط في مجموعة محدودة أو متجانسة.[١٠]

إن مجلس المواطنين الذي يتحدث عنه روسو يمكن أن يتواجد فقط في مجتمع صغير، كان هذا هو الحال مع النموذج الكلاسيكي بامتياز الذي عبرت عنه أثينا في القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد، أما الاستفتاء وهو الآلية الوحيدة الديمقراطية المباشرة التي يمكن تطبيقها بشكل ملموس وفعال في معظم الأحيان في الديمقراطيات المتقدمة، ومع ذلك يرى بوبيو أنها تكون وسيلة غير عادية مناسبة فقط للظروف الاستثنائية، لا أحد يمكن أن يتخيل دولة يتم حكمها من خلال مناشدات مستمرة للشعب؛ فإذا

8– Ipid,pp 156-157

9– NORBERTO BOBBIO, The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game,p14

10– Ipid,pp 24-25

أخذنا في الاعتبار العدد التقريبي للقوانين التي يتم صياغتها كل عام سيتعيَّن علينا إجراء استفتاء في المتوسط مرة واحدة يوميًا.[١١]

ولدت الديمقراطية الحديثة من مفهوم فردي للمجتمع يختلف مع المفهوم العضوي السائد في العصور الكلاسيكية والذي وفقًا له فإن الكل يكون له الأسبقية على أجزائه، بدلًا من ذلك فإنه يتم تصور كل شكل من أشكال المجتمع وخاصة المجتمع السياسي كمنتج مصطنع يتكون من إرادة الأفراد، وقد أدى ذلك إلى ظهور المفهوم الفردي للمجتمع والدولة وانحطاط المفهوم العضوي[١٢].

على الرغم من التحول الهائل الذي شهدته الديمقراطية للتكيف مع الظروف التاريخية الجديدة والتغيرات الاجتماعية حافظت "الديمقراطية" بالنسبة لبوبيو دائمًا على معناها الأساسي وهو التوصل إلى القرارات الجماعية من خلال منح السلطة لعدد كبير من أعضاء المجموعة، وبالتالي فهي حكومة الأغلبية أو حكومة الشعب التي ترتكز شرعيتها على الشكل التصاعدي للسلطة، يكمن الاختلاف الأساسي بالمعنى التحليلي بين الديمقراطية القديمة والحديثة في التمييز بين المشاركة المباشرة والتمثيلية، في الحالة الأولى: كان المواطنون يشاركون بشكل مباشر في عمليات اتخاذ القرار، بينما في الثانية: يختار المواطنون الممثلين لاتخاذ القرارات الجماعية باسمهم، بعبارة أخرى ما تغير على مر القرون هو الطريقة التي يمارس بها الشعب حق الحكم، السلطة في الديمقراطية الحديثة هي سلطة الممثلين الديمقراطيين المكلفين باتخاذ القرارات الجماعية من خلال عملية معقدة، وفقًا لبوبيو فإن العناصر الأساسية للديمقراطية المتمثلة في الحرية والمساواة هي نفسها في الديمقراطية الحديثة كما في العصور القديمة.[١٣]

وهنا يجب إعطاء إجابة على السؤال الأساسي الذي يتكرر كثيرًا خاصة من قبل الشباب والذي يكون عرضة للأوهام وخيبات الأمل: إذا كانت الديمقراطية بشكل رئيسي مجموعة من القواعد الإجرائية كيف يمكن أن تدعي الاعتماد على "مواطنين فاعلين"؟، وهنا يجيب بوبيو كيف يمكن لأي شخص أن يتجاهل النضالات الكبرى على المُثل التي أنتجت هذه القواعد؟، أولاً وقبل كل شيء لا يظهر مبدأ التسامح إلا بعد قرون من الحروب الدينية القاسية، إذا كان هناك اليوم تهديد لسلام العالم فإن هذا يعود

11– Ipid,pp 53-54

12– Ipid ,p27

13-Corina Yturbe, On Norberto Bobbio's Theory of Democracy, Sage Publications, Inc Vol. 25, No. 3، June, 1997، p379.

مرة أخرى إلى التعصب أي الإيمان الأعمى باحتكار الحقيقة وامتلاك القوة اللازمة لذلك فرضها على الآخرين، ثانيًا مثال اللاعنف: فإن التمييز الجوهري بين الدولة الديمقراطية والدولة غير الديمقراطية هو أنه فقط في الدولة الأولى يمكن للمواطنين التخلص من حكومتهم دون إراقة دماء، وبذلك نجد أن القواعد الرسمية للديمقراطية التي كثيرًا ما يتم السخرية منها قدمت لأول مرة في التاريخ تقنيات التعايش المصممة لحل الصراع الاجتماعي دون اللجوء إلى العنف، ثالثًا هناك مثال التجديد التدريجي للمجتمع من خلال النقاش الحر للأفكار وتعديل المواقف وأساليب الحياة، الديمقراطية فقط تسمح للثورات الصامتة بالتشكل والانتشار، كما حدث في حالة العلاقة بين الجنسين في السنوات القليلة الماضية والتي ربما تكون أعظم ثورة في عصرنا، أخيرًا هناك فكرة الإخاء (التي تم أخذها من الثورة الفرنسية)، إن الجزء الأكبر من التاريخ البشري هو تاريخ الأشقاء ونضالاتهم للدفاع عن حقوقهم وحريتهم عبر مراحل التاريخ المختلفة.[١٤]

بالنسبة للديمقراطية تُعرَّف المساواة أساسًا على أنها مساواة في السلطة السياسية أي على أنها فرص متساوية للمواطنين للمشاركة في حكم مجتمعهم؛ إنهم متساوون من وجهة نظر السياسة لكونهم متساوين أمام القانون؛ فإن جميع الأفراد يستحقون بالتساوي الحكم واتخاذ القرارات التي تؤثر على مجتمعهم.[١٥]

ومن هنا فإن التعددية ليست نظرية في المقام الأول ولكن أولاً وقبل كل شيء حالة موضوعية وهي جزء لا يتجزأ من حياتنا ليس من اختراع الكاثوليك أو الشيوعيين، هذا يعني أن ديمقراطية الدولة الحديثة لا بديل لديها سوى أن تكون ديمقراطية تعددية، بعبارة أخرى تتميز الديمقراطية في الدول الحديثة بالنضال ضد إساءة استخدام السلطة على جبهتين متوازيتين: ضد السلطة من أعلى باسم السلطة من الأسفل، وضد تركيز السلطة باسم توزيع السلطة.[١٦]

وبما أن الديمقراطية المباشرة بسبب اتساع الأراضي المراد حكمها والعدد الهائل من السكان ومجموعة المشاكل التي تتطلب حلولًا مستحيلة يصبح من الضروري اللجوء إلى الديمقراطية التمثيلية، فالضمان ضد إساءة استخدام السلطة لا يمكن أن ينشأ فقط من السيطرة من الأسفل؛ ولكن يجب أن

14-NORBERTO BOBBIO, The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game,p42.

15-Corina Yturbe, On Norberto Bobbio's Theory of Democracy,p,379.

16- NORBERTO BOBBIO, The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game,pp59-٦٠

يعتمد أيضًا على الترتيبات المتبادلة بين المجموعات التي تمثل مختلف المصالح ويتم التعبير عنها في مختلف الحركات السياسية التي تتنافس مع بعضها البعض من أجل ممارسة سلمية ومؤقتة للسلطة.[١٧]

أخيرًا: تتمتع التعددية بِسِمَةٍ أساسية في الديمقراطية الحديثة عند مقارنتها بديمقراطية العصور الكلاسيكية وهي السماح بحق المعارضة طالما بقي ضمن حدود معينة والتي تحددها قواعد اللعبة الديمقراطية بحيث لا تقوض المجتمع ولكن تدعمه، والمجتمع الذي لا يتم فيه السماح بالمعارضة إما محكوم عليه بالفناء أو ميت بالفعل.[١٨]

وهنا يوجد تساؤل كيف تتعامل الديمقراطية مع المنشقين؟، هل نقمعهم أم ندعهم يعيشون؟، إذا سمحنا لهم يعيشون هل نحبسهم بعيدًا أو نسمح لهم بالتحرك بحرية هل نكمّمهم أم نبقيهم بيننا كمواطنين أحرار؟، وهنا يجيب بوبيو مؤكدًا أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام بلا حدود للمعارضة على الرغم من تصريحات حرية الرأي والصحافة وما إلى ذلك، ولكن هناك بالتأكيد فرق بين السماح بجميع أشكال تنظيم سياسي باستثناء تلك التي تعتبر تخريبية (وهي تلك التي لا تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية) وحظر كل أشكال التنظيم السياسي باستثناء التنظيم الرسمي (الذي لا يفرض قواعد اللعبة فحسب بل الطريقة الوحيدة أيضًا التي سيتم بها ممارسة اللعبة)، بين الطرفين هناك عشرات من أشكال وسيطة بين الاستبداد الخالص من جهة وديمقراطية نقية من جهة أخرى، هناك عشرات الأنظمة السياسية التي هي أكثر أو أقل استبدادية، وأكثر أو أقل ديمقراطية، لكن يوجد معيار تمييزي وهو: مقدار المساحة المخصصة للمعارضة، وبذلك يكون واضحًا الآن لماذا ترتبط التعددية بالمعارضة؛ فإنه في مجتمع تعددي يكون الاختلاف ممكنًا، ليس ممكنًا فحسب بل حيويًا، تفترض حرية الاختلاف مجتمعًا تعدديًا، يسمح المجتمع التعددي بتوزيع أكبر للسلطة، يفتح توزيع السلطة الباب أمام مجتمع مدني ديمقراطي، وفي النهاية دمقرطة المجتمع المدني تمتد وتمتزج بالديمقراطية السياسية.[١٩]

وهنا يتفق نوربيرتو بوبيو مع الكثير من المفكرين ومنهم جان جاك روسو(Jean Jacques Rousseau) (1778–١٧١٢) الذي أكد أنه لابد من وجود هيئة سياسية فعالة يتم اختيارها من بين أفراد الشعب، تكون هذه الهيئة مسئولة عن تشريع القوانين التي سيخضع لها الجميع؛ لأنها تهدف في الأساس إلى تحقيق الصالح العام، وسوف يتحقق هذا الصالح العام عندما تكفل هذه القوانين المساواة للجميع،

17-Ibid,p60.

18-Ipidpp 60-61

19- Ipid ,pp 61-62

ولكنه يختلف عن بوبيو في التأكيد على أن الشعب يجب أن يكون على وعي بأن نوابه هم مجرد وكلاء له وليسوا ممثلين عنه لأن الشعب الذي يكون له ممثلين لا يكون له وجود ولا يمكن أن يوصف بأنه حر وكل قانون لا يوافق عليه الشعب يكون باطلًا [٢٠].

ويتفق أيضًا مع هارولد لاسكي (Harold Laski) (1950-١٨٩٣) الذي رأى أن الديمقراطية تعني وجود حكومة تتيح للأفراد فرصة اختيار نوع هذه الحكومة التي سيعيشون في ظلها، وفي ظل الديمقراطية نرى أن القوانين التي تصدرها الحكومة ملزمة للجميع دون تمييز، ولكي يكون الشعب حرًّا يجب أن يكون في مقدوره اختيار حكامه في فترات تحدد لذلك؛ فهذه هي الوسيلة التي تضمن للشعب اهتمام الحكام باحتياجاته. [٢١]

كما أنه يتفق مع روبرت دال (Robert Dahl ٢٠١٤-١٩١٥) الذي رأى أن الأفراد يكونون أكثر استقلالية في نظم حكم الكثرة عن نظم حكم اللاكثرة؛ وذلك لأنها نظم تتميز بدرجة عالية نسبيًا من التسامح فيما يتعلق باستقلالية الأفراد والمنظمات؛ فحقوق المشاركة في الحكومة ومعارضتها وهي السمة المميزة لحكم الكثرة تتطلب من الدولة أن تسمح باستقلالية الأفراد والمنظمات بل وتحميها[٢٢].

ويتفق كذلك مع أمارتيا سن (Amartya Sen) (١٩٣٣) الذي رأى أن الديمقراطية هي النظام الوحيد القادر على تحقيق الحرية السياسية، والتي تشمل الفرص المتاحة للناس لكي يحددوا من له الحكم وعلى أي المبادئ يتم الحكم، كما تتضمن أيضًا إمكان النظر نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها، وأن يتمتعوا بحرية التعبير السياسي وإصدار صحف دون رقابة وحرية الاختيار بين أحزاب سياسية مختلفة وهكذا، وتشتمل كذلك على الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديمقراطي بأوسع معانيها (مثل فرص الحوار والاختلاف والنقد السياسي، وكذلك حق الاقتراع وحق المشاركة في انتخاب أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية)[٢٣].

---

[٢٠]– جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة : عادل زعيتر، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢ ، ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٢٦، ١٢٧

[٢١]– هارولد لاسكي، الحريات في الدولة الحديثة، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٣٧، ص٧٤ –٧٣.

[٢٢]– روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علاء أبو زيد، مراجعة: علي الدين هلال، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣ ، ص ١٠٥ ، ١٠٨

[٢٣]– أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، مطابع السياسة، ٢٠٠٤، ص ٣٢.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يختلف عن الكثير من المفكرين ومنهم برتراند راسل Bertrand (Russel) (١٨٧٢-1970) الذي رأى أن الديمقراطية كما هي قائمة في الدول الكبيرة الحديثة لا تعطي مجالاً كافيًا للمبادرة السياسية إلا لأقلية ضئيلة، وبالتالي فإن الناخب العادي إذ يجد نفسه بعيدًا كل هذا البعد عن كونه مصدر كل سلطة للجيش والأسطول والشرطة والمصالح العامة يشعر أنه تابعهم الوضيع الذي واجبه "أن يرتعد ويطيع"، وما دامت السيطرة الديمقراطية ضعيفة وطفيفة، وبينما ترتبط دوائر المصالح العامة بالمركز ومن هذا المركز تفوض السلطة إلى المحيط، فإن حس الفرد بعجزه أمام السلطات القائمة من الصعب اجتنابه، ومع ذلك فإنه يجب اجتنابه إذا كان لابد للديمقراطية من أن تكون حقيقية حسية لا في هيكل الحكم وحسب[٢٤].

ويختلف أيضًا عن إريك فروم (Erich Fromm 1980-١٩٠٠) الذي يتساءل كيف يمكن أن يعبر الناس عن "إرادتهم" إذا لم تكن لهم إرادة أو اقتناع خاص بهم وكانوا كائنات آلية مغتربة يُتلاعب بأذواقها وآرائها وتفضيلاتها؟، ففي ظل هذه الظروف يصبح حق التصويت معبودًا وثنيًا، إنه لصحيح بالفعل أنه يوجد اختلاف كبير ومهم بين الانتخابات الحرة والانتخابات التي يجري التلاعب فيها، ولكن ملاحظة هذا الاختلاف يجب ألا تفضي إلى نسيان أنه حتى الانتخابات الحرة لا تعبر بالضرورة عن "إرادة الشعب"[٢٥].

كما أنه يختلف عن موريس ديفرجيه (Maurice Duverger)(2014-١٩١٧) الذي رأى أن الحديث عن "حكومة الشعب بالشعب" " وحكومة الأمة من قِبَل ممثليها" هي تعابير جميلة يمكن أن تستثير الحماس وتسهل نمو الخطابات لكنها لا تعني شيئًا؛ حيث أنه لم ير شعبًا يحكم ذاته ولن يرى ذلك أبدًا؛ إذ أن كلّ حكومة هي أوليغارشية؛ لأنها تستلزم بالضرورة سيطرة عدد قليل على الكثرة؛ فالحكومة والإكراه صنوان.[٢٦]

ويختلف كذلك عن نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) (١٩٢٨) الذي رأى أنه في الحقل السياسي يكون الشعار المألوف هو "السيادة الشعبية في حكومة من قبل الشعب وللشعب"، لكن الإطار

---

[٢٤]- برتراند راسل، السلطة والفرد، ترجمة: شاهر الحمود، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦١، ص ٩٤، ٩٥، ٩٦.

[٢٥] – إريك فروم، المجتمع السوي، ترجمة: محمود محمود، ٢٠٠٩، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣.

[٢٦] – موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: على مقلد، عبد المحسن سعد، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠١١، ص ٤١٩، ٤٢٠.

العملي مختلف تمامًا؛ فالإطار العملي هو أن الشعب يعد عدوًا خطيرًا يجب أن يسيطر عليه من أجل مصلحته، إن الجماهير يعدون "جهلة وفضوليين غرباء" يكمن دورهم في أن يكونوا "مشاهدين" وليس "مشاركين" بصرف النظر عن الفرص الدورية لاختيارهم بين ممثلي القوة الخاصة التي تدعى الانتخابات؛ ففي الانتخابات يعد الرأي العام غير مهم إطلاقًا إذا تصارع مع مطالب القلة الغنية التي تمتلك البلاد ونحن نرى هذا يحدث الآن.[٢٧]

ويختلف كذلك عن رونالد دوركين (Ronald dworkin 1931-2013) الذي يتساءل إذا كانت الأغلبية هي التي ستحكم فكيف سيتم تقديم أي شيء له قيمة بالنسبة للمواطنين الفرديين؟، لماذا يكون صوتي مهم أو قيم بالنسبة لي إذا كان فقط مجرد صوت من بين ملايين الأصوات؟.[٢٨]

من هنا وطبقًا لرؤية الأغلبية تكون الديمقراطية هي الحكم بواسطة إرادة الأغلبية والتي تكون منسجمة مع إرادة العدد الأكبر من الأفراد التي تم التعبير عنها في الانتخابات استنادًا إلى حق التصويت المكفول للجميع، وليس هناك ما يضمن أن الأغلبية ستقرر بشكل منصف ربما تكون قراراتها غير منصفة للأقليات التي تتجاهل الأغلبية مصالحها، إذا كان الأمر كذلك فإن الديمقراطية تكون ظالمة[٢٩].

وبذلك عرف بوبيو الديمقراطية على أنها مجموعة من القواعد الإجرائية التي يتم الالتزام بها، ورأى أن هذه القواعد هي الضمان لوجود ديمقراطية حقيقية والضمان لعدم إساءة استخدام السلطة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات خاصة بالانتخابات وإجراءات تنظم تولي السلطة من خلال التعويل على حكم الأغلبية، وإنني اتفق معه في ضرورة وجود قواعد إجرائية تضمن أن يكون للديمقراطية وجود حقيقي على أرض الواقع؛ فلا يمكن إنكار أهمية هذه القواعد التي تؤكد على ضرورة وجود انتخابات دورية وأهمية أن يكون للحكام دور محدد في السلطة، ولكن هذه القواعد في رأيي ليست كافية، يجب أن يتسع نطاق هذه القواعد فلا تقتصر فقط على قواعد إجرائية خاصة بالانتخابات وإنما يجب أن تكون أعم وأشمل من ذلك؛ يجب أن يكون هناك قواعد ليست فقط تضمن انتخاب الحكام وأن يتم انتخابهم بشكل دوري، يجب أن يكون هناك قواعد تضمن أن يقوم هؤلاء الحكام بمهمتهم على أكمل وجه، وأن لا يتعدوا نطاق سلطتهم

---

[٢٧]– نعوم تشومسكي، الدول المارقة (استخدام القوة في الشؤون العالمية)، ترجمة: أسامة إسبر، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، ص ٤٣٩، ٤٤٢.

[28]-Ronald Dworkin, The partnership conception of democracy, California law review, vol. 86, no.3, 1998, p. 453.

[29]-Ronald Dworkin, Is Democracy Possible Here?: Principles for A new political debate, Princeton, new jersey, Princeton university press, 2006. p. 131.

وأن لا ينفردوا بالقرار والسلطة؛ فلابد من قواعد لمحاسبة ومراقبة الحكام، وقواعد تضمن استمرار المشاركة الشعبية بأن لا تكون مقتصرة على إدلائهم بأصواتهم في الانتخابات؛ وإنما تضمن استمرار المشاركة الشعبية حتى بعد الانتخابات وبعد تولى السلطة، تضمن أن يكون للمواطنين دور في حل القضايا والأمور السياسية، وأن لا ينتهي فقط عند الإدلاء بصوتهم، فلا يكون للديمقراطية دور حقيقي وفعال إلا بالمشاركة الشعبية، ولكن ما نلاحظه في أيامنا هذه أن المشاركة الشعبية لم يعد لها أي دور حقيقي؛ لأنه يتم تغييب وتهميش المواطنين وإلغاءهم تمامًا من المشهد السياسي.

وحتى هذه القواعد الإجرائية التي يتحدث عنها بوبيو بدأت تعزف عنها الشعوب ولا تذهب لصناديق الاقتراع إلا بأعداد قليلة بسبب الشعور بأن ليس لأصواتهم أي قيمة أو أهمية، لذلك أبعدت نفسها عن المشهد السياسي؛ حيث وجدت أنها أصبحت عديمة القيمة وعديمة الأهمية فتخلت تمامًا عن المشهد السياسي، وتركته لأصحاب السلطة وصناع القرار؛ لأن المواطن أصبح مشغول باهتماماته اليومية، والبحث عن قوت يومه وزيادة مستواه المادي، والبحث عن حل المشكلات الموجودة كل يوم والتي تتفاقم وتتزايد من حروب ومجاعات وفقر وأزمات محيطة بالإنسان في كل زمان ومكان، لذلك لم يعد لديه الرغبة في المشاركة السياسية لإحساسه بأنها لم تحقق له أماله وتطلعاته وطموحاته؛ فهذه القواعد الإجرائية للأسف الشديد على الرغم من أهميتها إلا أنها أصبحت في أغلب المجتمعات مجرد قواعد شكلية ليس لها وجود فعلي حقيقي على أرض الواقع حتى أنه أصبح يتم تزييف الانتخابات والتلاعب بها وتسيس المواطنين عن طريق اللجوء لوسائل الإعلام التي توجه الناخبين، إذًا هذه القواعد الإجرائية أصبح يتم استغلالها من قبل أصحاب السلطة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم وليس لتحقيق خير وسعادة ومصالح المواطنين؛ فأصبحت سياجًا بلا مضمون وأصبحت بعيدة كل البعد عن القواعد الديمقراطية الحقيقية.

كذلك يرى بوبيو أن الديمقراطية تكون ديمقراطية تنافسية تقوم على التنافس بين الأحزاب والمجموعات لتحقيق وتنفيذ القواعد الديمقراطية، وذلك في رأيي سوف يحول الديمقراطية إلى ديمقراطية ظاهرية وليس إلى ديمقراطية حقيقية، وإلى ديمقراطية تهتم بالأمور الشكلية وليس بقضايا المواطنين الحقيقية، تهتم بالمظهر الديمقراطي وليس بالجوهر الديمقراطي، مجرد تنافس على تولي السلطة مجرد تنافس بين الأحزاب المختلفة على من يحصل على عدد أكبر من المقاعد، وليس تنافسًا على تنفيذ إرادة المواطنين وجعل أحوالهم أفضل مجرد تنافس حول برامج وأجندات سياسية ظاهرية وهمية وليست حقيقية ولها وجود ويتم تنفيذها على أرض الواقع، وفي هذا الإطار لا يكون للمواطن دور حقيقي فعال على

أرض الواقع؛ وإنما يصبح دمية في أيدي هذه الأحزاب وأجنداتها السياسية التي تحاول بكل ما أوتي إليها من قوة استمالة هؤلاء المواطنين عن طريق الترويج لشعارات كاذبة وزائفة لا يكون لها تطبيق فعلي واقعي حي على أرض الواقع؛ فتتحول الديمقراطية إلى مجرد لعبة يتلاعب بها القادة والسياسيين لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الشخصية وليس مصالح هؤلاء المواطنين.

وفيما يتعلق بتأكيده على أن السيادة الشعبية والديمقراطية المباشرة صعب تحقيقيها على أرض الواقع؛ لأن المجتمعات معقدة وكبيرة الأعداد وبالتالي يصعب تحقيق الديمقراطية المباشرة فيها، فإنني اتفق معه في صعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة بشكل كامل ولكن ليس الحل هو إلغاؤها بشكل كامل، والتركيز كما يزعم على الأقليات وعلى النخب السياسية للممثلين؛ لأن ذلك معناه تحويل الديمقراطية من حكم الأغلبية إلى حكم الأقلية، وذلك سيؤدي إلى أن المواطن لن يكون له أي دور في الشئون السياسية؛ وإنما يتم منح هذا الدور لهؤلاء الخبراء والأقليات السياسية ورؤساء الأحزاب الذين لديهم السلطة، وبالتالي يقوموا بإلغاء سلطة المواطنين فيصبحوا خارج المشهد السياسي تمامًا، ومن هنا تتحول الديمقراطية من ديمقراطية الأغلبية إلى حكم الأقلية الذين يتحكمون في المشهد والقرارات السياسية، كذلك فإن هناك غش وتلاعب في الانتخابات أما عن طريق التلاعب بالمواطنين وتوجيههم كما يشاءون عن طريق الدعاية والاستناد إلى وسائل الإعلام وغيرها لتغييب وعي المواطن وتوجيههم حسب هذه البرامج والأجندات السياسية الزائفة المخادعة، أو محاولة إبعاد المواطن نفسه عن المشهد السياسي وإشغاله بالهموم والقضايا اليومية وصرف انتباهه عن الأمور السياسية، وتأكيد أن هؤلاء الخبراء ورؤساء الأحزاب هم على دراية بمصالح المواطنين وأنهم يعملون لصالحهم، وبالتالي فهؤلاء المواطنين يجب أن يتركوا لهم المساحة تمامًا، لأنهم هم الأدرى بمصالحهم وكأن المواطن هو طفل قاصر عاجز عن تحقيق مصالحه، وأن هؤلاء القلة المتمثلة في رؤساء الأحزاب والنخب والقيادات السياسية هم أدرى بمصالحهم، وبالتالي لا يتم الاهتمام بالقضايا الفعلية التي تهم المواطن العادي، وتصبح الديمقراطية بعيدة عن كل هذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تهم المواطن العادي، ويترتب عليها أزمات ومشكلات خطيرة في حياته ومعاشه، وبذلك تتحول الديمقراطية إلى مجرد إجراءات يتنافس عليها هؤلاء القلة وإلى شكليات ليس لها وجود على أرض الواقع، فتصبح الديمقراطية مظهرًا بلا جوهر وتتحول إلى شعارات كاذبة وخدع وحيل وليست إلى حكم أغلبية ووجود فعلي حقيقي يتعامل مع قضايا ومشاكل المواطنين على أرض الواقع.

٢ - الديمقراطية وسيادة القانون:

يبدأ بوبيو محاولته التوفيقية بين الديمقراطية وغيرها من المفاهيم الأخرى من خلال الربط بين الديمقراطية وسيادة القانون، والتي تكون بمثابة الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية كما يتصورها بوبيو.

يبدأ حديث بوبيو عن سيادة القانون من خلال إثارة سؤال أساسي يتكرر عبر تاريخ الفكر السياسي هو: ما هو أفضل شكل للحكومة؟، هل الذي يعتمد على حكم الأفراد أم على سيادة القانون؟، يشكل هذا السؤال أحد أكثر الأسئلة أهمية في تطور الفلسفة السياسية؛ إنه النقاش حول الشكل الأمثل للحكومة والذي كان دائمًا يركز على المقارنة بين فضائل وعيوب الملكية والأرستقراطية والديمقراطية على التوالي، وفي بعض الأحيان على إمكانية حل الخلافات مع نموذج الحكومة التي تضم عناصر من الثلاثة وهوما يسمى حكومة مختلطة، هذه الحجة تتخذ كمعيار للتقييم واختيار عدد من يحكمون، لكن لكل شكل من هذه الأشكال الثلاثة نظير سلبي: فبالنسبة للملكية هناك الطغيان، وبالنسبة للأرستقراطية هناك الأوليغارشية، وبالنسبة للديمقراطية هناك حكم الغوغاء، هذا يعني ضمنيًا أن أي محاولة لتشكيل حكم على أفضل شكل للحكومة لا يجب أن تأخذ فقط في الاعتبار من هم الحكام وكم عددهم، ولكن أيضًا كيف يحكمون؟، السؤال البديل المتعلق بحكم الأفراد أم القانون يتعلق بالمشكلة الثانية الخاصة ليس بشكل الحكومة ولكن الطريقة التي تعمل بها، وبعبارة أخرى فإنه يتعلق بتمييز آخر بين الحكم الجيد والسيئ.[٣٠]

وهنا يؤكد بوبيو أن المبادئ الأساسية التي تذَّرع بها أنصار حكم القانون في أوقات مختلفة وهي المساواة والأمن والحرية تكون مضمونة أكثر من خلال الطابع الجوهري للقانون عندما يُنظر إليه على أنه قاعدة عامة مجردة أكثر من الممارسة القانونية للسلطة، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن قدرة القانون على تعزيز المساواة تنبع من طبيعة القاعدة العامة باعتبارها لا تنطبق فقط على الفرد ولكن على فئة من الأفراد، والتي يمكن تشكيلها من قبل جميع أعضاء مجموعة اجتماعية، وبذلك تكمن فضائل القانون للحكومة في منع إساءة استخدام السلطة.[٣١]

---

[30]-NORBERTO BOBBIO, The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game,pp١٣٨-139

[31]-Ipid,pp 143-144

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين القانون والحرية فإنها تكون أكثر إشكالية، وإن التفسير القائم على الحرية الإيجابية هو الأكثر وضوحًا كما عبر عنه روسو في قوله: "أنت حر دائمًا عندما تخضع للقوانين ولكن ليس عندما تخضع لفرد؛ لأنه في الحالة الثانية يجب أن أطيع إرادة شخص، بينما عندما أطيع القوانين التي التزم بها فقط مع الإرادة العامة فإنني أكون على قدر من المساواة مع كل الأفراد الآخرين."[٣٢]

وعلى الجانب الآخر نجد الفريق الذي يؤيد حكم الأفراد بدرجة أكبر من سيادة القانون يؤكد أنصاره أنه ليس القانون الصالح هو الذي يجعل الحاكم صالح، ولكن المشرع الحكيم هو الذي يأتي بالحكومة الجيدة من خلال تقديم القوانين الجيدة، وبذلك يكون الأفراد قبل القوانين، فلابد من وجود الفرد العادل القادر على تفسير احتياجات مدينته، وقد ظهر ذلك في كثرة الحديث عن فكرة المشرع العظيم والتي شغلت اهتمام المفكرين في الأزمنة الماضية[٣٣].

وهنا يرى بوبيو أن كل من المشرع العظيم والحكيم والأبطال مؤسسي الدول هم أفراد بارزون يظهرون في مواقف استثنائية، ويؤدون أعمالهم إما في لحظات الاضطرابات أو في فجر عصر جديد، ومعنى ذلك أن حكم الفرد لا يكون بديلاً عن سيادة القانون وإنما يكون بديل ضروري في أوقات الأزمات فقط، إن جميع الشخصيات التاريخية التي ارتبطت على مر العصور بفكرة تفوق حكم الأفراد تنسجم مع فئة الأفراد المتميزين، وهكذا فإن السؤال 'حكم الفرد أم حكم القانون ' قد أسيء فهمه؛ لأن كلًا منهما يستبعد الآخر، يتضح من ذلك أن الحالة الوحيدة التي يكون فيها حكم الفرد يصور على أنه شيء إيجابي لا يرتبط مباشرة بظروف استثنائية هو ما يتصوره أفلاطون، حيث الدولة يرأسها الملك الفيلسوف، ولكن حتى مع أفلاطون كانت شخصية الحاكم الفيلسوف شخصية مثالية يصعب تحقيقها على أرض الواقع وذلك باعتراف أفلاطون نفسه في محاوراته اللاحقة.[٣٤]

تاريخيًا يظهر حكم الأفراد على الساحة عندما تكون سيادة القانون إما لم تتحقق أو بسبب ظهور حالة ثورية، أي أنه باختصار يرتبط ارتباطًا وثيقًا بظروف استثنائية، أدت مثل هذه الظروف الاستثنائية إلى إنشاء الديكتاتورية في القرون الأولى من الجمهورية الرومانية؛ الديكتاتور الروماني هو نموذج لمنح الفرد كل السلطات والصلاحيات الكاملة، وبالتالي التعليق حتى ولو كان مؤقتًا فقط لصلاحية القوانين

[32]-Ipidpp 144

[33]-Ipid,pp 149-150

[34]- Ipid,pp 151-152

العادية بسبب وجود تهديد خطير بشكل خاص لبقاء الدولة، ومعنى ذلك أن أي تقييم لحكم الفرد يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف التي تجعل ذلك ضروريًا؛ حيث أنه في ظل الحكم الديكتاتوري يتنصل الأفراد من سيادة القوانين التقليدية. [٣٥]

وفي ضوء ذلك يرى بوبيو أن القانون والسلطة هما وجهان لعملة واحدة: فالسلطة وحدها هي التي يمكن أن تصنع القانون، والقانون وحده هو القادر على الحد من السلطة، عندما أشاد المفكرون الكلاسيكيون بسيادة القانون وقارنوه بحكم الأفراد فقد كان يدور في أذهانهم أن القوانين مشتقة من التقاليد التي وضعها المشرعون الكبار، في الوقت الحاضر عندما يتم الحديث عن سيادة القانون الذي نفكر فيه بالدرجة الأولى على أنه مرتبط بالقوانين الأساسية للدستور الذي لا يؤسس كثيرًا لمن هم في الحكومة فإنه يجب أن يتعلق بكيفية إصدار القوانين، هذه القوانين التي تكون مُلزمة للحكومة أكثر من المواطنين العاديين: بهذا نعني سيادة القانون على مستوى أعلى وواحد حيث يخضع المشرعون أنفسهم لمبادئ ملزمة، ترتيب من هذا النوع ممكن فقط إذا كان أولئك الذين يمارسون السلطة على جميع المستويات مسؤولين أمام الأصل أصحاب السلطة النهائية أفراد الجمهور. [٣٦]

وفي ضوء ذلك يرى بوبيو أنه في عصرنا الراهن لا يمكن القول بأن الأفضلية هي لسيادة القانون على حكم الأفراد؛ حيث تحتفل سيادة القانون الآن بانتصارها النهائي كأساس للنظام الديمقراطي، فماذا ستكون الديمقراطية إن لم تكن مجموعة من القواعد (ما يسمى قواعد اللعبة) لحل صراعات بلا دماء، وماذا سيشكل حكومة ديمقراطية جيدة إن لم يكن الاحترام الصارم لهذه القواعد؛ فالديمقراطية هي سيادة القانون بامتياز، واللحظة ذاتها التي تغفل فيها الديمقراطية عن مبدأها الملهم ترتد بسرعة إلى نقيضها، إلى أحد الأشكال العديدة للحكومة الاستبدادية التي تطارد سجلات المؤرخين وتكهنات المفكرين السياسيين. [٣٧]

وفقًا لبوبيو من أجل العدالة والحريات وبالتأكيد من أجل نظام القيم والمبادئ التي نسميها "الديمقراطية" لابد بالضرورة من وجود قانون، من الواضح أنه يمكن أن يكون هناك قانون بدون ديمقراطية لكن لا يمكن أن توجد ديمقراطية بدون قانون؛ لأن الديمقراطية تتضمن مجموعة من القواعد وهي "قواعد اللعبة" الديمقراطية، وهذه القواعد هي قواعد قانونية: إنها ليست أي قواعد ولكن قواعد تضمن سلطة

35- Ipid,pp 152

36-ibid,pp 19-21.

37-Ipid,p 156

الأغلبية، وفي نفس الوقت تأمن الحدود الموضوعة لهذه السلطة من أجل ضمان الحرية والمساواة وحقوق الإنسان.[٣٨]

وهنا يؤكد بوبيو أن الحرية لا يمكن أن يكون لها وجود حقيقي إلا في وجود الديمقراطية وحقوق الإنسان على حد سواء، وأن حقوق الإنسان يجب أن تكون حقوق إيجابية معترف بها من قبل القانون، وأن تكون موضع تأييد بقوة في الدستور.[٣٩]

إن العلاقة الداخلية الثانية التي أنشأها بوبيو هي العلاقة بين القانون والعقل: إذا كانت الديمقراطية هي بناء قانوني حيث أن القانون هو الأداة التي لا غنى عنها لتشكيل وضمان المؤسسات الديمقراطية، فمن الصحيح أيضًا أن القانون هو بناء عقلاني في المقام الأول، كتب بوبيو أن "الفلسفة المدنية مثل الهندسة توجه عقولنا إلى كائن ننتجه نحن"، وبأي معنى يمكن للمرء أن يقول أننا ننتج غرض الفلسفة المدنية أو على حد تعبير هوبز أننا نصوغ الدولة، وهكذا بالنسبة لبوبيو أيضًا وبفضل هذا الدرس المستمد من (هوبز) فإن نظرية القانون هي "نظرية العقل"؛ لأن بوبيو يتفق مع هوبز على أن القانون دائمًا ما يصنع بدلاً من كونه شيء طبيعي: إنه ثمرة السياسة والنظرية وهكذا يكون موجودًا بقدر ما نفسر ذلك وندافع عنه.[٤٠]

إن الإنسان كائن عقلاني؛ إنه قادر على القيام بأفعال تتوافق أو يعتقد أنها تتوافق مع أهدافه، يتجنب الأفعال التي تأخذه أو التي يفترض أنها ستأخذ به إلى تلك الغايات التي يريد تجنبها، وإن الوسائل التي يفعل بها ذلك إما مناسبة أو لا والغايات إما تلك المرغوبة أو غير المرغوب فيها[٤١].

يتعلق الارتباط الثالث بالعلاقة الداخلية التي أقامها بوبيو بين العقل والسلام: والتي يرى فيها أن السلام يكون أيضًا شيء نصنعه مثل القانون، في حين أن الحرب هي نتاج ميل طبيعي فإن السلام هو "قاعدة العقل السليم"، وهي تلك الكلية التي تسمح للبشر باستخراج عواقب معينة من أفعال معينة، ويضيف بوبيو أن "حالة الطبيعة" المزعومة ليست بأي حال من الأحوال مجرد حالة متخيلة أو فرضية

38- Luigi ferrajoli :Norberto bobbio ,theorist of law and democracy ,p372.

39- Norberto bobbio, left and right the significance of a political distinction, translated and introduced by: Allan Cameron, the university of Chicago press, Chicago, 1996,p. xix- xx.

40-Luigi ferrajoli :Norberto bobbio ,theorist of law and democracy ,p p.372,373

41-Norberto Bobbio, LAW AND FORCE, Oxford University Press, Vol. 49, No. 3, July, 1965p337

نظرية أو فلسفية بحتة، ولكنها حالة العالم المعاصر الذي يسوده قانون الأقوى، وهي حرب لا نهاية لها؛ لأنها لا تعرف أي قواعد أو مبادئ، حالة لا يمكن التخلي عنها إلا باللجوء إلى القانون والعقل.[٤٢]

ولكن كيف يمكن بناء السلام وضمانه؟، يرى بوبيو أن ذلك يكون من خلال تحقيق وإقامة العلاقة الداخلية الرابعة، أي من خلال ضمان حقوق الإنسان: الحق في الحياة، والحريات الأساسية، والحقوق الاجتماعية التي تضمن البقاء والحياة الكريمة، إنها الحقوق التي لا يزال انتهاكها هو السبب الرئيسي للعنف والحرب والإرهاب في جميع أنحاء العالم.[٤٣]

يذكرنا بوبيو ببساطة بكلمات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحدد حماية هذه الحقوق باعتبارها "أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم"، والطريق الوحيد الذي يمكننا اتباعه حتى لا يكون الملجأ الأخير هو التمرد ضد الطغيان والقمع، وفيما يتعلق بالتطلعات الإنسانية العظيمة [التي تمت صياغتها في عدد لا يحصى من المواثيق والإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان] يرى بوبيو أننا ما زلنا متأخرين، ولكن دعونا لا نفاقم هذا الوضع بسبب افتقارنا إلى الإيمان، وعدم مبالاتنا، وتشككنا، لا وقت لنضيعه، لا نخفي حقيقة أن هذا المسار صعب ولكن لا توجد بدائل أخرى.[٤٤]

كذلك يتحدث بوبيو عن العلاقة بين شروط صحة القواعد القانونية وشروط وقواعد الديمقراطية: حافظ كل من بوبيو وكيلسن دائمًا على مفهوم رسمي بحت حول صحة المعايير ومفهوم رسمي خالص للديمقراطية، هذان المفهومان – النظرية القانونية للصحة والنظرية السياسية للديمقراطية كلاهما يعتمد على متطلبات رسمية بحتة، بالنسبة إلى كل من كيلسن وبوبيو فإن صحة قاعدة ما تعادل وجودها الفعلي الذي يعتمد فقط على سنها من جانب سلطة يحق لها سنها في أشكال محددة بالفعل من قبل القواعد التي تنظم "من "و" كيف " يتم إنتاجها، من السهل أن نرى كيف تسمح هذه النظرية الشكلية للصحة بالنسبة لبوبيو وكلسن على حد سواء بنظرية رسمية مماثلة للديمقراطية، وهي نظرية تستند أيضًا إجرائيًا ببساطة إلى "قواعد اللعبة" التي تنظم بالمثل "من" و "كيف" يصنع القرار السياسي وتحديد الأول بممثلي الشعب والأخير بمبدأ حكومة الأغلبية، يتجلى الطابع المتماثل للنظريتين باختصار في تحديد الديمقراطية بإضفاء الطابع الديمقراطي على الأشكال – أي القواعد التي تحكم "من" و "كيف" ولكن ليس المحتوى أو "ماذا" – التي يتم فيها إنتاج القواعد وعمليات صنع القرار، وبالتالي فإن وجود القرارات المتخذة يعتمد على هذه

42- Luigi ferrajoli :Norberto bobbio ,theorist of law and democracy ,p.373-374

43- Ibid,p.374

44- Ibid.374,375.

الأشكال فقط، وهذا يعني ضمنًا أن أطروحة الطبيعة القانونية للعلم خالية من القيمة؛ نظرًا لأن صلاحية المعايير تكمن في وجودها فإن قبول القاعدة كما يكتب بوبيو لا ينطوي على حكم قيمي ولكن فقط "حكم واقعي" "فيما يتعلق بالارتباط بين الأشكال التي تم إنتاج القاعدة بها والأشكال التي حددتها بالفعل القواعد التي تحكم هذا الإنتاج، ويترتب على ذلك أن "المنظر القانوني يجب أن يشغل نفسه أساسًا" بـ "القانون كما هو" بدلاً من "القانون كما يجب أن يكون"، و"القانون الحقيقي" بدلاً من "القانون المثالي" ، و"القانون كحقيقة" بدلاً من "القانون كقيمة"[٤٥].

إن هذا المعنى الوصفي المتضمن هنا هو نتيجة طبيعية لليبرالية السياسية؛ إنه يعبر عن الادعاء المعبر عنه في منع الضرر؛ إن مهمة القانون والدولة ليست تعزيز أو دعم الأخلاق أو الثقافة أو الدين أو الأيديولوجية القائمة، ولكن ببساطة منع أي سلوك يضر بالآخرين، وبصورة أعم حماية الأشخاص من خلال ضمان تمتعهم بالحياة والكرامة والحرية والمساواة والتعايش السلمي.[٤٦]

غالبًا ما يطيع الناس القوانين التي يختلفون معها ببساطة بسبب احترام مزايا العيش في بيئة يحكمها القانون؛ فالقانون يسهل التفاعل الاجتماعي، ويساعد في الحد من إساءة استخدام السلطة، ويمكن أن يوفر أيضًا إجراءات منتظمة للطعن وتغيير القوانين والقرارات التي لا يرغبون فيها.[٤٧]

بصفته مجموعة من القواعد التي تنظم ممارسة القوة فإن للقانون فيما يتعلق بالسلطة القسرية التي تشكل موضوع التنظيم أربع وظائف أساسية: (١) تحديد الشروط التي بموجبها يمكن أولًا يجوز ممارسة القوة القسرية، (٢) الأشخاص الذين يمكنهم ويجب عليهم ممارستها، (٣) الإجراء الذي يجب أن تمارسه في ظل تلك الظروف المحددة من قبل أشخاص محددين، (٤) مقدار القوة الذي يكون تحت تصرفهم مع مراعاة إجراءات معينة يجب أن يلتزم بها المُكَلَّف بممارسة القوة القسرية في ظل ظروف دقيقة، إن القول بأن القانون هو قاعدة هدفها القوة يعني بعبارة أخرى أن القانون هو مجموعة من القواعد أو المعايير التي تنظم متى، ومَنْ، وكيف، ومقدار ممارسة القوة القسرية.[٤٨]

45-Ibid ,p.375,376.

46- Ibid ,p382.

47- Richard bellamy :Norberto bobbio ,the rule of law and the rule of democracy ,Firenze university press,2011,p.٥٤.٥٧

48- Norberto Bobbio, LAW AND FORCE, p330

عندما نقول أن النظام القانوني هو نظام قسري يتم تفعيله من خلال وجود القواعد التي تنظم ممارسة القوة، فإننا نعني أن النظام القانوني يحدد الشروط (القواعد الجوهرية) التي على أساسها يصبح تدخل القوة مشروعًا، والطرق (القواعد الإجرائية) التي يجب أن يمارس بها هذا التدخل.[٤٩]

كذلك يؤكد بوبيو أنه إذا كانت السياسة مستحيلة بدون قانون، وأن كل القوانين تتدفق من السياسة، فسوف يتحقق ذلك من خلال الجمهورية الديمقراطية القائمة على المساواة السياسية بدلاً من السيادة الشعبية، بشكل مضلل إلى حد ما يتم ربط الديمقراطية في بعض الأحيان بالسيادة الشعبية، مما يشير إلى الحكم بإرادة شعب متجانس، كان بوبيو حريصًا على انتقاد هذا الرأي باعتباره غير عملي وغير متماسك. [٥٠]

ولكنْ كما أظهر المحللون المعاصرون فإن الديموقراطية يتم فهمها بشكل أفضل على أنها آلية تقوم من خلالها مختلف الشعوب الموجودة في أي مجتمع بتسوية خلافاتها والاتفاق مؤقتًا على تعريف مشترك للقواعد، وبدون درجة من التعددية الاجتماعية لا يكون هناك وجود للديمقراطية؛ لأن هذا الوضع الاجتماعي هو الذي يُلزم الناس بالموافقة على أن يكونوا حكامًا ويحكمون بدورهم، ويتقاسمون السلطة مع الآخرين على أساس منصف، حيث لا يمكنهم الحكم إلا من خلال التعاون مع الآخرين، وبناء الأغلبية من خلال تحالفات متنوعة بين الأقليات المختلفة.[٥١]

وهنا يتفق بوبيو مع كثير من المفكرين ومنهم أرسطو(Aristoteles)(٣٨٤ ق.م–٣٢٢ ق.م) الذي أكد على أنه عندما تكون السيادة للقوانين، فإن ذلك يعنى أن العقل يسود مع القوانين، أما إذا كانت السيادة لملك فإنها بذلك تكون سيادة الإنسان والغاب.[٥٢]

و يتفق أيضًا مع جون لوك (John Locke)(١٦٣٢-١٧٠٤) الذي رأى أن الحاكم ما هو إلا ممثل لإرادة الشعب وخاضعٌ لنفس القوانين المدنية التي يخضع لها الشعب، ولا يحق له بأية حال من الأحوال أن يسلبهم حريتهم ويحولهم إلى عبيد خاضعين له.[٥٣]

49- Ibid,p,393

50-Richard bellamy :Norberto bobbio ,the rule of law and the rule of democracy,2011,pp.53,٥٨

51-Ibid ,p58

٥٢– مصطفي النشار، تطور الفكر السياسي من صولون لابن خلدون، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٢٣١،٢٣٠

٥٣– جون لوك، الحكومة المدنية، ترجمة: محمود شوقي الكيال، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ص٢٨،١١١

ويتفق أيضًا مع مونتسكيو (Montesquieu)(١٦٨٩-١٧٥٥) الذي رأى أن التخلص من الحكم الاستبدادي يكون بسيادة القوانين في الدولة وخضوع الحكام والمحكومين على حد سواء لها.[٥٤]

ويتفق كذلك مع إيمانويل كانط (Immanuel *Kant*) (*1724-1804*) الذي رأى أنه لا بد من وضع دستور جمهوري؛ لأنه الدستور الوحيد الذي يجب الاعتماد عليه في تشريع القوانين التي سيخضع لها الشعب، وذلك لأنه يكفل الحرية والمساواة لجميع المواطنين.[٥٥]

كما أنه يتفق مع ميشيل أواكشوط (Michael Oakeshott) (١٩٩٠-1901) الذي تحدث عن سيادة القانون بوصفها المعول الأساسي الذي يقوم عليه التجمع المدني، فأكد على أن التجمع المدني يتألف من مجموعة من القواعد، وهذه القواعد ليست قواعد تجمع الهدف؛ لأنه ليس له هدف مشترك، وإنما قواعد من نوع معين هي التي تعرف في رأيه باسم القوانين، والامتثال لها هو امتثال لسيادة القانون، ومن هنا فإن تعبير سيادة القانون يرمز إلى نوع العلاقات البشرية الذي يقوم علي الممارسة، ومن ثم فـ"هي العلاقة التي تكون قواعدها الشاملة والوحيدة هي القوانين، ولكن هذه القوانين ليست مثل قوانين الكيمياء، وعلم النفس، وليست مثل قوانين الاقتصاد التي تدَّعي أنها تتنبأ بما سيحدث، أو تحسب لما حدث بالفعل؛ إنها ابتكارات بشرية تدَّعي أنها تصرح بقواعد العلاقات البشرية.[٥٦]

وبذلك رأينا الارتباط الوثيق الذي قدمه بوبيو بين الديمقراطية وسيادة القانون، وكيف أن كلًا منهما يكمل الآخر؛ فوجود الديمقراطية يعني سيادة القانون، وسيادة القانون تعني وجود الديمقراطية، وأنني اتفق معه في ذلك؛ فإن سيادة القانون هي التي تضمن وجود وبقاء الديمقراطية، ولكن للأسف يمكن لهذه القوانين كما قال "جون ستيوارت مل" من قبل أن تحد من وجود الديمقراطية وتحد من الحريات، ومن أن يشارك المواطن مشاركة فعالة في أن يكون صاحب قرار، وأن يكون له دور؛ لأن القوانين نفسها تجعل له دور محدد ومقيد، لذلك يجب أن يتسع نطاق هذه القوانين وألا تكون مقيدة للحقوق والحريات والمشاركة الديمقراطية، بل على العكس من ذلك يجب أن تكون هذه القوانين داعم لوجود الديمقراطية، يجب أن تكون هذه القوانين ضمان لوجود حي حقيقي فعال للحقوق والحريات الفردية، وليس للحد من هذه الحقوق

---

[٥٤]– مونتسكيو، روح الشرائع، ج١، ترجمة: عادل زعيتر، مراجعة: جورج الكفوري وإدمون رباط، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٥٣، ص٩٨

[٥٥]– كانت، مشروع السلام الدائم، ترجمة: عثمان أمين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢، ص ٤١، ٤٣

[56]-Michael Oakeshott, The Rule Of Law In On History And Other Essays, Oxford: Basil Black Well, 1975,pp130,131.

والحريات وتقييدها باسم القانون، نحن لا ندعو إلى الفوضى أو الخروج عن القوانين، ولكن هذه القوانين تحتاج إلى كثير من النظر وإلى كثير من التعديلات لكى تتناسب مع ديمقراطية حقيقية ملموسة فعالة على أرض الواقع.

٣ - الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية بين الاتفاق والتعارض.

يستمر بوبيو في محاولته التوفيقية من خلال العلاقة الثلاثية التي أقامها بين الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية ليثبت خطأ الزعم القائل: بأن هذه التيارات الثلاثة تتعارض مع بعضها البعض سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الواقع، وليؤكد أن كل منهم يكمل الآخر، وأن كلًا منهم لا غنى له عن الآخر؛ لأن المجتمع في حاجة إلى تطبيق المبادئ الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية.

يبدأ بوبيو حديثه عن هذه العلاقة الثلاثية من خلال تأكيده على وجود ارتباط وثيق بين الحريات الليبرالية والديمقراطية؛ فبدون الحريات المدنية فإن المشاركة الشعبية في السلطة السياسية تكون مجرد خداع، وهذا يعني أن بعض الحريات ضرورية لضمان الممارسة الصحيحة للسلطة الديمقراطية، وبالمثل فبدون المشاركة الشعبية في السلطة من غير المرجح أن تدوم هذه الحريات؛ لأن السلطة الديمقراطية لا غنى عنها لضمان وجود الحريات الأساسية والحفاظ عليها.[٥٧]

ومعنى ذلك أنَّ الحقوق والحريات كانت منذ البداية الشرط الضروري للتطبيق الصحيح لقواعد اللعبة الديمقراطية، وصحيح أيضًا أن تطوير الديمقراطية أصبح على التوالي الأداة الرئيسية في الدفاع عن هذه الحقوق والحريات الأساسية؛ إنَّه النضال الذي أدَّى إلى الحصول على المزيد من المكاسب من أجل توسيع نطاق الحريات المدنية والحرية السياسية.

يتضح من ذلك أن التعريف الرسمي والإجرائي للديمقراطية الذي قدمه بوبيو يكون مرتبط بالحقوق والحريات الأساسية وسيادة القانون، وبذلك يمكننا تعريف الديمقراطية على أنها ذلك النظام الذي يسمح باتخاذ القرارات بأقصى قدر من إجماع المواطنين على أساس مبادئ الحرية حتى يتمكن المواطنون من انتخاب حكامهم، وفي نفس الوقت يُلزم مبدأ سيادة القانون الحكام بعدم تجاوز سلطتهم وممارستها في نطاق نظام من القواعد المكتوبة، ينتهي الأمر بالدولة الديمقراطية إلى أن تكون استمرارًا طبيعيًا للدولة الليبرالية؛ بمعنى أنه فقط مع الدولة الديمقراطية يمكن للدول الليبرالية أن تستمر في كونها ليبرالية.[٥٨]

57- Corina Yturbe, On Norberto Bobbio's Theory of Democracy,p385.

58- Ipid,pp 385,386

وهنا يؤكد بوبيو أن المساواة في الحقوق تشمل المساواة في الديمقراطية، والمساواة في الحقوق الأساسية المذكورة في دستور معين، ويعني ضمناً أن جميع هذه الحقوق هي حقوق أساسية والتي يتمتع بها كل مواطن دون التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية والجنس والدين والعرق، إن تصنيف هذه الحقوق الأساسية يختلف من عصر إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، وبالتالي لا يمكن وضع قائمة واحدة بعينها لهذه الحقوق مرة واحدة وإلى الأبد، وباختصار فإن الحقوق الأساسية هي تلك التي يتساوى فيها جميع المواطنين.[٥٩]

إذًا يمكن أن يُنظر إلى الديمقراطية على أنها الامتداد والإدراك الصحيح للدولة الليبرالية، وهذا ما يتم التعبير عنه من خلال استخدام عبارة الديمقراطية الليبرالية، ليست الليبرالية متوافقة فقط مع الديمقراطية ولكن يمكن النظر إلى الديمقراطية على أنها التطور الطبيعي لليبرالية، لا يمكن ممارسة السيادة الشعبية بشكل فعال إلا إذا مُنح غالبية المواطنين هذا الحق للمشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في صنع القرار الجماعي، بمعنى آخر إذا كان هناك امتداد مستمر للحقوق السياسية إلى الحد الذي يضمن المساواة في حق الاقتراع للجميع دون أي تمييز، يتضح من ذلك أن الإجراءات الديمقراطية ضرورية لحماية تلك الحقوق الشخصية الأساسية التي تقوم عليها الدولة الليبرالية، ويتم حماية هذه الحقوق إذا كان هناك ضمان لوجود حقيقي فعال للإجراءات الديمقراطية، الآن أفضل علاج متاح ضد جميع الأشكال الممكنة لإساءة استخدام السلطة هو المشاركة المباشرة أو غير المباشرة من المواطنين وبأكبر عدد ممكن في صياغة القوانين، من وجهة النظر هذه فإن الحقوق السياسية هي النتيجة الطبيعية للحق في الحرية، وبالتالي فإن (حقوق المواطنة النشطة) هي أفضل حماية للحقوق والحريات الأساسية، ومعنى ذلك أنه يجب الاعتراف بالحقوق الشخصية إذا أريد للديمقراطية أن تعمل بشكل جيد، يجب أن نلاحظ أن التصويت يمكن اعتباره مناسبًا إذا تم استبعاد ممارسة السلطة السياسية (أي سلطة التأثير على القرارات الجماعية)، فقط إذا كان التصويت حرًا أو بمعنى آخر فقط إذا كان الشخص الذي يضع البطاقات في صندوق الاقتراع يتمتع بحرية الرأي والصحافة الحرة، ويتمتع بحرية التجمع وتكوين الجمعيات وجميع تلك الحريات التي هي جوهر الليبرالية القديمة، وبالتالي تشكل شروطًا مسبقة ضرورية للمشاركة الحقيقية بدلاً من المشاركة الوهمية في عملية الانتخاب، يتضح من ذلك كله أن الإجراءات الديمقراطية الحقيقية هي

[59]- NORBERTO BOBBIO, Liberalism and Democracy, TRANSLATED BY MARTIN RYLE AND KATE SOPER, verso, London , New york,1990،pp 33,35

تلك التي وُلدت من الثورات الليبرالية وفقط في الدول الديمقراطية التي يتم فيها حماية حقوق الإنسان، إن كل لائحة سُلطوية في العالم تكون معادية لليبرالية ومعادية للديمقراطية على حد سواء.[٦٠]

هذه العلاقة المتبادلة بين الليبرالية والديمقراطية تكون أساسية أيضًا؛ لأنهما يشتركان في نقطة انطلاق مشتركة؛ فكلاهما يرتكز على مفهوم فردي للمجتمع، وتؤكد هذه الفردية أن الدولة هي مجموعة من الأفراد وتكتسب شكلها فقط من خلال أفعالهم والعلاقات التي يقيمونها مع بعضهم البعض، لا يستبعد أي تصور فردي للمجتمع حساب حقيقة أن الإنسان كائن اجتماعي، وبالتالي فإن الفرد لا يمكن أن يكون في عزلة عن غيره من الأفراد، حيث أنهم يشكلون معًا مجتمعًا واحدًا يضمهم جميعًا.[٦١]

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية يرى بوبيو منطلقًا من نفس الأساس الذي أقامه للربط بين الديمقراطية والليبرالية أن الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق الاشتراكية، وتعتبر الاشتراكية السبيل الوحيد الذي يمكن أن تتحقق في ظله العملية الديمقراطية بشكل كامل، ومعنى ذلك أن الديمقراطية والاشتراكية يعزز كلًا منهما الآخر. [٦٢]

لا تمثل الديمقراطية مجرد مشاركة أكثر نشاطًا لكن أيضًا الامتداد الكمي للمشاركة من خلال فتح مساحات جديدة لممارسة تلك السيادة الشعبية التي تشكل جوهر الديمقراطية، تمنح الديمقراطية الليبرالية الحق في المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في القرارات السياسية، ولكن هذا لا يقابله أي مساواة متزايدة في توزيع الموارد الاقتصادية، مما أدى إلى أن الحق في التصويت في كثير من الأحيان لا يرقى إلا إلى سراب، الديمقراطية الاشتراكية على النقيض من ذلك تحمل توزيعًا أكثر عدالة للموارد الاقتصادية، وبالتالي يتم جلب الديمقراطية نفسها إلى تحقيق المثل الأعلى لقدر أكبر من المساواة بين الأفراد.[٦٣]

نستنتج من ذلك أن الديمقراطية كانت موجودة على مدى القرنين الماضيين برزت كنوع من القاسم المشترك بين جميع الأنظمة التي تطورت في الاقتصاد والسياسة.[٦٤]

على الرغم من ذلك يرى بوبيو أن اليسار الحالي لديه بشكل عام أفكار مشوشة أو غير واضحة حول أهمية و طبيعة قواعد الديمقراطية، هذا يقوده إلى تحدي العديد من المفاهيم اليسارية الخاطئة

60-Ipid,pp ٣٧-٣٩

61-Ipid,pp٤١-٤٢

62-Ibid,pp47-49

63- Ipid,p 77

64- Ipid,pp 78

المعيارية حول الديمقراطية، على سبيل المثال يصر بوبيو على أن الظهور التاريخي للمؤسسات الديمقراطية الليبرالية مثل الانتخابات الحرة ونظم الأحزاب التنافسية والدساتير المكتوبة تمثل قفزة كبيرة إلى الأمام في الكفاح من أجل المزيد من الديمقراطية، ومعنى ذلك أن المؤسسات الديمقراطية الليبرالية ليست بالضرورة جهاز لحماية المصالح الطبقية البرجوازية، إنها ليست مجرد غطاء سياسي للرأسمالية كما عبر عن ذلك لينن، إن المؤسسات الديمقراطية الليبرالية هي في الواقع حصن لا غنى عنه ضد الغطرسة اللامتناهية للفاعلين السياسيين؛ إنها آلية حيوية للحد من نطاق وتعالي سلطة الدولة، وبذلك تكون الديمقراطية الليبرالية أمر مرغوب فيه، أما الحديث عن الديمقراطية دون الليبرالية فإنه يكون مجرد تناقض في المصطلحات ومنافيًا لأي حقيقة موضوعية.

يصر بوبيو أيضًا على أن أصدقاء الديمقراطية يجب أن يرفضوا عادة الدعوة السيئة لليسار الجديد المتمثلة في الدعوة إلى اختفاء كل تنظيم واستبداله بما يسمى العمل العفوي؛ إن نظام الحكم الديمقراطي بدون القواعد الإجرائية ليس فقط تناقضًا في المصطلحات، إنه أيضًا وسيلة لاتخاذ قرارات تعسفية وسوء الحكم، يجب أن يدرك أصدقاء الديمقراطية أيضًا أن الاستبدال الكامل للأشكال التمثيلية للديمقراطية من خلال الديمقراطية التشاركية المباشرة والتي تتطلب (في حالة القرارات التي تؤثر على النظام بأكمله) تجميع ملايين المواطنين أمر مستحيل تقنيًا في مجتمعات واسعة النطاق ومعقدة؛ إن الديمقراطية المباشرة تكون مناسبة فقط للدول الصغيرة والمنظمات التي يجد الناس فيها سهولة الاجتماع مع بعضهم كما عبر عن ذلك (روسو).[٦٥]

وهنا يؤكد بوبيو أن اليسار بحاجة إلى الديمقراطية من أجل الوفاء بوعوده القديمة بمزيد من المساواة والتضامن مع الحرية؛ إن قبوله الكامل للنهج الديمقراطي سيغير الأساليب جذريًا وكذلك السياسات والصورة العامة لليسار، سيصبح ملف مرادف للكفاح الديمقراطي من أجل ديمقراطية أكبر[٦٦].

كذلك يرى بوبيو أن على اليسار أن يأخذ انتقادات ومقترحات المفكرين الليبراليين على محمل الجد إذا كان يرغب في أن تكون مبادئه قابلة للتطبيق؛ وذلك لأن الحقوق المدنية والسياسية الليبرالية الرسمية وكذلك الإطار الدستوري والمؤسسي للديمقراطيات الليبرالية ضرورية للديمقراطية، وفقًا لبوبيو الديمقراطية الليبرالية ليست تناقضًا في المصطلحات كما يتصور الماركسيون؛ لأن الليبرالية توفر تلك

65-Norberto Bobbio, Democracy and Dictatorship, The Nature and Limits of State Power, pp x,xi

66-Ipid,ppxxvii, xxviii

الحريات اللازمة للممارسة السليمة للسلطة الديمقراطية، والديمقراطية تضمن وجود واستمرار الحريات الأساسية ".[٦٧]

يسعي بوبيو إلى تكييف أسس و مؤسسات الديمقراطية الليبرالية لتلبية المطالب الاشتراكية؛ إنه يقبل تمامًا ادعاء اليسار بأن عدم المساواة في الثروة والنفوذ ونمو البيروقراطية والمنظمات التجارية وزيادة التعقيد والتطور وتخصص المجتمعات الحديثة قد قوض المساءلة الديمقراطية للحكومات، وأدى إلى تمكين الوكالات الأخرى التي لم تخضع أبدًا للتدقيق العام، وفي ضوء ذلك يقترح بوبيو إصلاح المبررات الليبرالية والمساواة السياسية لتشمل المساواة الاقتصادية باعتبارها الامتداد الطبيعي وشريك أساسي للمساواة السياسية.[٦٨]

عندما تُفهم الديمقراطية ليس فقط على أنها توزيع متساوٍ للسلطة ولكن أيضًا على أنها يجب أن تتضمن توزيعًا عادلًا للسلع تدخل الليبرالية والديمقراطية في حالة توتر: تحدث الصراعات بين المدافعين عن الليبرالية والمدافعين عن الديمقراطية عندما يتم تصور الديمقراطية ليس فقط على أنها مجرد آلية لاختيار أو تفويض الحكومات وإصدار القوانين واعتماد القرارات السياسية، ولكن أيضًا على أنها تتضمن قدرًا معينًا من المساواة الاقتصادية، من الناحية التاريخية أدت مشكلة الفقر إلى تعقيد مناقشة الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم وأدت إلى الارتباك والإفراط في التبسيط، لذلك يتم طرح الديمقراطية الآن ليس فقط كشكل من أشكال الحكومة ولكن كنظام اجتماعي محدد مثال على ذلك هو مفهوم "الديمقراطية الاجتماعية".[٦٩]

بما أننا ندرك التأثير السائد لاقتصاد السوق على التطور الديمقراطي يجب أن نحترس من قيام اقتصاد السوق بإلغاء الديمقراطية، وفي هذا الصدد يتساءل بوبيو عما إذا كان الارتباط الوثيق بين الديمقراطية واقتصاد السوق سوف يتحول بمرور الوقت إلى شيء كارثي، وهل سينتهي به الأمر إلى خنق الديمقراطية؟، في مواجهة هذا ما الذي يجب أن نفعله كديمقراطيين؟، يطرح بوبيو إجابة ذات شقين: (أ) تقييد اقتصاد السوق إلى الحد الذي يتم فيه الاحتفاظ به ضمن حدود مجاله الخاص، (ب) تصحيح تأثيرات اقتصاد السوق من خلال مخطط للحقوق الاجتماعية، كان أكثر مشاريع بوبيو طموحًا هو الجمع

67- NORBERTO BOBBIO, The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game,p4.

68- Ibid,p15

69- Corina Yturbe, On Norberto Bobbio's Theory of Democracy,p386

بين الديمقراطية والاشتراكية، إن فهم الأخيرة كمشروع سياسي يستلزم مجموعة أساسية من السياسات والبرامج المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.[٧٠]

يتضح من ذلك أنه بدون حد أدنى من المساواة تصبح الحقوق والحريات الأساسية –الشروط المسبقة للديمقراطية – عديمة الجدوى، إلى هذا الحد يمكن اعتبار السياسات الاجتماعية وبرامج التقليد الاشتراكي شروطًا مسبقة للشروط المسبقة للديمقراطية، على الرغم من أن قيم التقليد الليبرالي هي الأسس الضرورية لبناء الديمقراطية فإن هذا لا يعني أنه يمكنها ضمان الحفاظ عليها؛ تحتاج الديمقراطية إلى الاعتماد على بعض قيم التقليد الاشتراكي أيضًا، وبالتحديد إلى مخططها للحقوق الاجتماعية، بالنسبة إلى بوبيو الحقوق الاجتماعية الأساسية هي التوظيف والتعليم والصحة.[٧١]

وهنا يرى بوبيو أن العدالة ترتبط بمبدأين رئيسيين هما: الشرعية(التي تتقيد بالقانون)، والمساواة(التي تقوم على المعاملة بالمثل)، إن مجال تطبيق العدالة أو بالأحرى مواطن المساواة السياسية والاجتماعية الهامة توجد في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وغيرهم من الأفراد، وبين المجموعات والمجموعات الأخرى. [٧٢]

وهنا يؤكد بوبيو أن الزعم الذي يرى أن العدالة التي تعنى المساواة لكل فرد في كل شيء تكون بلا معنى وغير عملية، وإنها ترجع في الأساس إلى نظريات مثالية بعيدة كل البعد عن الواقع الفعلي، أما الحرية فتكون متعلقة بالفرد وبقدرة الفرد على أن يكون مختلفًا ومستقلًا داخل حدود محددة بشكل واضح، فإذا كانت المساواة خير اجتماعي فإن الحرية هي خير فردى، وهنا فإن عبارة أنا حر تكون واضحة كل الوضوح أما عبارة أنا متساوي فلا تكون كذلك[٧٣].

ومع ذلك فإن المساواة إلى جانب الحرية والسلام هي أحد الأهداف النهائية التي يرغب الأفراد في الكفاح من أجلها.[٧٤]

وفي ضوء ذلك يرى بوبيو أن مفهوم المساواة يكون مفهوم نسبي وليس مفهوم مطلق؛ إنه يكون نسبي لأن هناك على الأقل ثلاثة متغيرات يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار في كل وقت تكون فيه رغبة

70- ibid,p388

71- Ipid,pp 389-390

72- Norberto bobbio, left and right the significance of a political distinction, p xi- xii.

73- Ibid,pp xiii- xiv

74 Ibid,p. 60.

في تحقيق المساواة أو في مناقشة قابلية تطبيقها عمليًا وهذه المعايير هي: الأفراد الذين يجب أن يتقاسموا الفوائد والالتزامات، الفوائد والالتزامات التي يتم تقسيمها، المعايير التي يجب أن يتم التقسيم وفقًا لها، ومعنى ذلك إنه بمجرد قبول مبدأ المساواة فإن أي مقترح حول إعادة التوزيع يجب أن ينجح في الإجابة عن تساؤلات ثلاثة هي: بين من؟، وفي ماذا؟، وعلى أساس أي معايير؟، إن البدائل المختلفة والمتعددة للمساواة يمكن أن يتم إحرازها من خلال الجمع بين هذه المتغيرات الثلاثة أو التركيز على إحداها أو بعضها.[٧٥]

وعلى المستوى الأكثر عملية فإن هذا سوف يعنى تشجيع السياسات التي تهدف إلى الاهتمام بهؤلاء الذين يكونون غير متساوين ليكونوا أكثر مساواة بدلًا من البحث عن المجتمع اليوتوبي الذي يكون فيه كل الأفراد متساوين في كل شيء تمامًا.[٧٦]

وهنا يرى بوبيو أن مشكلة عدم المساواة الكبيرة بين الناس وبين شعوب هذا العالم لا تزال مشكلة خطيرة لا تُطاق؛ إنها تشكل تهديدًا خطيرًا لأولئك الذين يواجهون هذا الوضع، في الواقع عندما أصبحنا ندرك بشكل متزايد كل يوم الظروف في العالمين الثالث والرابع فإن خطورة المشكلة تصبح مأساوية بشكل متزايد، لقد فشلت الشيوعية التقليدية لكن التحدي لا يزال قائمًا، حتى لو كنا نُعزي أنفسنا عن طريق أننا في هذا الجزء من العالم أوجدنا ثراءً لثلثي العالم، لا يمكننا أن نغض الطرف عن حقيقة أنه في الأجزاء الأخرى من العالم قد تعاني من العكس[٧٧].

وهنا يؤكد بوبيو أن الحقوق هي نتيجة للصراع الاجتماعي؛ إنها "حقوق تاريخية تنبثق تدريجياً من المعارك التي ناضل فيها البشر من أجل تحريرهم وتحولهم في ظروف المعيشة التي تنتجها هذه الصراعات، وبالتالي تنشأ هذه الحقوق من ظروف محددة تتميز بالدفاع عن حريات جديدة ضد القوى القديمة يتم تأسيسها تدريجياً وليس كلها في نفس الوقت وليس إلى الأبد، والدليل على ذلك أن الحرية الدينية كانت نتيجة الحروب الدينية، والحريات المدنية كانت نتيجة النضال البرلماني ضد الاستبداد،

75- Ibid, p. 60,61

76– Ibid, p. 71.

77– Ibid, pp.81,82.

والحريات السياسية والاجتماعية أتت من ولادة ونمو وتجربة الحركات التي تمثل العمال والفلاحين الذين لا يملكون أرضًا وأصحاب الحيازات الصغيرة. [٧٨]

وبذلك اهتم بوبيو بالربط بين الليبرالية والاشتراكية والديمقراطية لإظهار كيف أن كل منهم يستلزم الآخر؛ فكان يعتقد اعتقادًا راسخًا أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون كلٍ من الحقوق الليبرالية والعدالة الاجتماعية.[٧٩]

لا يمكن للحرية أن تحيا إلا حيثما توجد ديمقراطية وحقوق إنسان، ويجب أن تكون الأخيرة حقوق إيجابية معترف بها في القانون ويفضل أن يدعمها الدستور.[٨٠]

وهنا يتفق نوربيرتو بوبيو مع كثير من المفكرين ومنهم "جون رولز" الذي رأى أن القيم السياسية هي قيم عظيمة جدًا، ومن ثم لا يمكن تجاهلها حيث تحكم هذه القيم هيكل الحياة الاجتماعية الأساسي وتحدد أدوار التعاون الاجتماعي والسياسي الرئيسة، وأهم هذه القيم قيمتا الحرية والمساواة.[٨١]

ويتفق أيضًا مع مايكل ساندل (Michael sandel ١٩٥٣) الذي رأى أن الليبرالية هي الليبرالية التي تحتل فيها أفكار العدالة والإنصاف والحقوق الفردية دورًا مركزيًا؛ إن الليبرالية قبل كل شيء هي: نظرية حول العدالة.[٨٢]

ويتفق كذلك مع رونالد دوركين الذي رأى أننا يجب أن نفهم الديمقراطية على أنها نوع من المشاركة بين المواطنين تهتم بالحقوق الفردية، إضافة إلى الإجراءات الديمقراطية.[٨٣]

وبذلك أكد نوربيرتو بيبو على وجود ارتباط بين الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية، وإنني اتفق معه تمامًا في ذلك فليس هناك ديمقراطية دون تطبيق للمبادئ الليبرالية والمبادئ الاشتراكية، فلكي تكون هناك ديمقراطية حقيقية فعالة ملموسة على أرض الواقع يجب أن يكون لليبرالية وجود حقيقي أيضًا ملموس على أرض الواقع؛ لأن الليبرالية هي التي ستضمن الحقوق والحريات الفردية وبدون هذه الحريات الفردية

78– Luca baccellium :Norberto bobbio ,an age of rights without foundation ,translated from Italian by Nicholas walker, university of camerino,2010,pp.405,406.

79– Richard Bellamy, Norberto Bobbio,p9

80– Norberto Bobbio, Left and RightThe Significance of a Political Distinction, p xix

٨١- John Rawls, political liberalism, Columbia university press, New York, 1996, p. 139- 145.

٨٢- مايكل ج . ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة: محمد هناد، مراجعة: الزبير عروس– عبد الرحمن بوقاف، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩، ص ٣٥.

٨٣- Ronald M. Dworkin ,The partnership conception of democracy, p. 457.

لن يكون هناك أي وجود حي ملموس للديمقراطية على أرض الواقع؛ فهذه الحقوق والحريات الفردية هي الضمان الوحيد لممارسة ديمقراطية حقيقية فعالة ملموسة، وبدون هذه الحقوق الليبرالية والحريات الفردية ستتحول الديمقراطية إلى مجرد شعار ليس له وجود واقعي، ستتحول إلى سياج خالي من كل مضمون، ستتحول إلى مجرد شعارات ليس لها أي وجود حي ملموس على أرض الواقع؛ فهذه الحقوق والحريات الفردية هي الضمان الوحيد لوجود واستمرار الديمقراطية، كذلك لا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية دون وجود للقيمة الأساسية التي تنادي بها الاشتراكية وهي قيمة المساواة؛ لأنه في حالة غياب المساواة، في حالة الظلم وحالة الاضطهاد، في حالة وجود طبقتين طبقة تمتلك كل شيء وطبقة محرومة من كل شيء، في حالة وجود أناس يعانون من الفقر والمعاناة والظلم وانعدام المساواة الاقتصادية هؤلاء الأفراد سيحجموا عن المشاركة السياسية وعن الديمقراطية وسينشغلوا بمشكلاتهم وأزماتهم، وسيبتعدوا تمامًا عن المشهد السياسي، إذًا يجب أن نوفر للإنسان الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها لكي يتمكن من المشاركة بفاعلية، لكى يكون لدية الرغبة الحقيقية والإصرار في أن يكون له دور ديمقراطي حقيقي فعال على أرض الواقع، ومعنى ذلك أن الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية ليس هناك تعارض بينهم وإنما يكمل كلًا منهم الآخر، فكل منهم لا غنى له عن الآخر، بل أن كل منهم جزء لا يتجزأ من الآخر.

ولكن لكي يكون هناك ارتباط حقيقي واقعي بين هذه التيارات الثلاثة يجب أن تكون هذه الاتجاهات معتدلة وليست متطرفة؛ فالليبرالية التي تحدث عنها نوربيرتو بوبيو هي الليبرالية التقليدية أو الكلاسيكية التي ظهرت لتناصر الفرد وحقوقه وعلى رأسها حقه في الحياة الكريمة، وفي أن يعمل ويستقل، والتي جاءت رد فعل للاتجاهات الإقطاعية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، فجاءت لتقول أن الإنسان يمكن بجهده وعمله أن يكوِّن رؤوس أموال دون أن يتعدى على حقوق الآخرين، ولكن الليبرالية في أيامنا هذه تحولت إلى ليبرالية متوحشة تدافع عن الحرية الاقتصادية المبالغ فيها، عن التوحش الرأسمالي الذي قسم المجتمع إلى فئتين: أقلية ثرية تمتلك كل شيء وتزداد ثراء كل يوم، وأغلبية فقيرة تزداد فقرًا كل يوم؛ فالليبرالية الموجودة في أيامنا هذه هي الليبرالية المناصرة لتوحش الرأسمالية وليست هي الليبرالية المعتدلة التي تدافع عن حقوق الفرد وحرياته، إنها الليبرالية التي تدعم الحد الأكبر من اللامساواة خاصة على المستوى الاقتصادي.

ينطبق نفس الشيء على الاشتراكية حيث بدأت تظهر اتجاهات يسارية متطرفة تنادي بإلغاء الدولة وإثارة الفوضى والاضطرابات والتي ستجعل الأوضاع أسوء مما هي عليه؛ حيث أنها ترى أن الدولة

شر يجب أن يتم التخلص منه نهائيًا، وهذه لها عواقب كارثية: عواقب إلغاء الدولة وما يترتب على ذلك من فوضى واضطراب، والدعوى إلى إلغاء الملكية الخاصة دون أي ضوابط مقبولة أو معقولة.

يتضح من ذلك أن كلًا من الليبرالية والاشتراكية أصبح بها اتجاهات متطرفة، اتجاهات يصعب الجمع بينها وبين الديمقراطية الحقيقية الفعالة التي يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وحتى الديمقراطية في أيامنا هذه أصبحت ديمقراطية موجهة تتحكم فيها مراكز القوى والهيمنة، لم يعد هناك وجود للسيادة الشعبية وأصبحت مجرد شعار بعيد كل البعد عن الواقع الفعلي؛ فهذا الشعب يتم تغييبه والتلاعب به؛ فالمواطن لم يعد له أي دور وإنما أصبح مهمشًا، ومعني ذلك أن الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية في أيامنا هذه قد أخذت منحا متطرفًا، يمكن الجمع فقط بين هذه الاتجاهات الثلاثة عندما يكون هدفها جميعا ليس هدفًا أيديولوجيًا، وليس الدفاع عن مصالح خاصة؛ وإنما يكون هدفها الإنسان في كل زمان ومكان، كيف لهذا الإنسان أن يعيش حياة كريمة، وعندما ترى هذه الاتجاهات حقًا أن هناك توازنًا بين الحقوق الفردية وبين المساواة السياسية وبين المساواة الاقتصادية، وأن كلًا منهم يكمل الآخر، وإنه ليس هناك تعارض بينهم، عندما تخرج الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية من هذا الثوب الأيديولوجي المتطرف وتعود إلى الوجهة الصحيحة التي يكون أساسها صالح الإنسان في كل زمان ومكان والتخلص من كل القهر والهيمنة والظلم و اللامساواة هنا فقط يمكن الجمع بينهم في سياق واحد.

٤ - الديمقراطية والديكتاتورية:

إن المحاولة التوفيقية التي قدمها بوبيو لم تقتصر على الجمع بين الديمقراطية وغيرها من المفاهيم والاتجاهات الأخرى؛ وإنما امتدت لتشمل نقيدها وهي الديكتاتورية، وذلك لتقييم الوضع الحالي للديمقراطية، ولرؤية الجوانب الديكتاتورية التي لا تزال موجودة حتى في ظل وجود النظام الديمقراطي.

يرى بوبيو أن العصر الحديث قد حفل بالعديد من الاضطرابات الثورية، ومن هنا امتد مفهوم الديكتاتورية ليشمل أنظمة تهدف إلى تغيير العالم لتحطيم النظام القديم وإنشاء عالم جديد، ولتحقيق هذا الهدف لابد من إقامة نظام حكم جديد، وبذلك فإن الفكرة الحديثة للديكتاتورية تكون عبارة عن لجنة مكونة من مجموعة من الرجال؛ إنهم الحكماء والمستنيرين الذين يتزعمون الثورة ويوجهون مسارها، وبذلك تختلف عن الديكتاتورية الكلاسيكية من خلال الإصرار على أنها لا تتحكم فقط في صلاحيات السلطة

التنفيذية ولكن يجب أن تكون جميع وظائف الدولة قد تم حشدها دعمًا للديكتاتورية، وبذلك أصبحت الديكتاتورية تشمل كل الطرق غير الديمقراطية لممارسة السلطة.[٨٤]

وفي ضوء ذلك يرى بوبيو أن الديكتاتورية تكون دائما نقيض الديمقراطية؛ فعلى الرغم من الوجود البارز للديمقراطية فإن ذلك لا يمنع من وجود الكثير من الجوانب الديكتاتورية في عصرنا الراهن، إن الديكتاتورية في أيامنا هذه تكون مرادفة للسياسة العنيفة التي يكون لها وجود بارز في أغلب الدول الحديثة، هذا لا يعني فقط أن خطر الحرب وعسكرة المجتمع المدني منتشرة في كل مكان في مجال العلاقات بين الدول، ولكن أيضًا امتدت لتشمل المجال الداخلي؛ فإن القادة السياسيين في كل دولة قومية لديهم باستمرار القدرة على الوصول إلى إمكانات عنيفة بشكل غير قابل للاختزال كلما تم تحديهم أو عندما ترغب في الحصول على مزيد من السلطة، يمكن للقادة السياسيين اللجوء إلى مؤسسات مثل الشرطة والجيش والتي تتعارض بشدة مع الديمقراطية؛ لأنها تزدهر على السرية والمكر والإجماع القسري، على النقيض من ذلك تستند الإجراءات الديمقراطية على اللاعنف وعلى مفاوضات مفتوحة وتسويات قابلة للإلغاء، و لهذا السبب يعتبرهم بوبيو أكثر تحضرًا، فالديمقراطية هي ابتكار بشري ثمين وحيوي من أجل التصدي لكل ديكتاتورية، وهذه الديمقراطية تتعرض لتهديد كبير عندما يتم الخروج على القانون، ويحدث ذلك في فترات الاضطرابات والحروب والصراعات الدموية؛ حيث يتم تعطيل القوانين والنظر إلى القواعد الديمقراطية على أنها رفاهية يجب أن يتم التخلي عنها في هذه الأوقات العصيبة.[٨٥]

كذلك يرى بوبيو أن الديمقراطية تكون مهددة أيضًا من خلال: وجود جهاز بيروقراطي منظم بشكل هرمي وليس ديمقراطيا، وذلك لأن عدد المشاكل التي تتطلب الخبرة الفنية والحلول المهنية آخذة في الارتفاع، وهذا يقلل من قابلية تطبيق المبدأ الديمقراطي الذي يسمح للجميع بالمشاركة في صنع القرار؛ إن الحكومة التي يسيطر عليها الفنيين تؤدي إلى تضاءل سيادة المواطنين، وتؤدي أيضًا إلى اللامبالاة السياسية التي يتحول في ظلها المواطنون إلى الاهتمام بشئونهم الخاصة فقط، والابتعاد تمامًا عن المجال العام.

ومن الأمور التي تشكل تهديدًا كبيرًا أيضًا للديمقراطية في رأي بوبيو: التأثير السيء لوسائل الإعلام؛ فإذا كانت الديمقراطية تفترض التنمية الحرة والكاملة للمواطنين الأفراد مع ذلك يتم انتهاك هذا

84– Norberto Bobbio, Democracy and Dictatorship, The Nature and Limits of State Power,p xix

85– Ipid,pp xx-xxi

الشرط يوميًا من قبل التلاعب بنداءات الصحافة ووسائل الإعلام التي تتضاءل فيها المساحة المخصصة للأحكام المستنيرة عن طريق التحفيز والترويج لقناعات تستند إما إلى المشاعر العابرة أو السلبية كل ذلك باسم "الاختيار الشعبي"، وبالتالي فإن المبدأ المجرد للسيادة الشعبية يترجم إلى واقع في شكل مِنَح مفروضة.[٨٦]

ومع ذلك يصر بوبيو على أن الطريقة الديمقراطية بشكل عام تظل متفوقة على جميع الأساليب الديكتاتورية الأخرى في اتخاذ القرار، ويؤكد أن أهم سمة تميز الديمقراطية هي الإجراءات التي تتيح الموافقة على قرارات تخص مصلحة الجماعة بأكملها أو على الأقل غالبية المواطنين.[٨٧]

تُمَّكن الإجراءات الديمقراطية أيضًا من رفض ومراجعة الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها، ولهذا السبب فهي فريدة من نوعها مناسبة للمجتمعات الغربية المعقدة، تتفوق الإجراءات الديمقراطية على جميع أنواع اتخاذ القرار الأخرى لا لأنها تضمن التوصل إلى القرارات بشكل جماعي، ولكن لأنها توفر للمواطنين المتضررين من جراء قرارات معينة إمكانية إعادة النظر في أحكامهم حول العواقب غير المقصودة من هذه القرارات، وبالتالي فإن تزايد الإجراءات الديمقراطية يؤدى إلى "المرونة" و"التروي" في اتخاذ القرار؛ حيث تشجع على التعلم المتزايد والتجربة وتعديل الخطأ، وهذا هو السبب في أنها الأنسب لمهمة المراقبة العامة والسيطرة، والتي يؤدي فشلها إلى عواقب بيئية واجتماعية كارثية.

وبالتالي فإن الديمقراطية هي علاج لا مثيل له لأوهام التكنوقراط؛ إنها وسيلة لا غنى عنها لمحاسبة من يحاول غض الطرف عن "الأحداث " التي تكتنفها مخاطر عالية، والذين يسعون إلى تحديد مستويات مقبولة عن طريق التحليلات الفنية للاحتمالية أو ببساطة عن طريق التراجع عن الانغماس الطفولي الذي أيًا كان يعتقد أنه لا يمكن أن يكون ضارًا، يمكن فقط للإجراءات الديمقراطية أن تختار بشكل علني وعادل أنواع معينة من المخاطر التي يجب أن تحظى باهتمام الجمهور وبعناية ومراقبة واستدعاء المسؤولين عن حدوث هذه المخاطر، وبالتالي التقليل من إمكانية الخطأ وتقليل فرص حدوث أخطاء جسيمة.[٨٨]

86-Ipid,p xxi

87- Ibid,p xxiii-

88- Ipid,pp xxiii-xxiv

كذلك يرى بوبيو أن من الأمور التي تهدد الديمقراطية: ممارسة القوة الأيديولوجية التي تهدف إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الشخصية؛ إن وظيفة الأيديولوجيا هي إخفاء الدوافع الحقيقية التي تسعى إليها السلطة، إنها تعبير عن الكذبة النبيلة التي أشار اليها أفلاطون.

من ناحية أخرى إذا كان من الصحيح إنه في الدولة الديمقراطية تكون السلطة أكثر انفتاحًا على الرقابة العامة منها في الحكم الاستبدادي، فمن الصحيح أيضًا أن استخدام أجهزة الكمبيوتر والتي يتم استخدامها بدرجة أكبر لتخزين الملفات الشخصية للمواطنين تمكن أصحاب السلطة من معرفة المزيد عن الجمهور بدرجة أكبر مما كان ممكنًا في الدول السابقة؛ إن الأمير الجديد يمكنه التعرف على مواضيعه أكثر بكثير من غيره من ملوك الماضي .[٨٩]

وعلى الرغم من ذلك يرى بوبيو أنه في الأنظمة الديمقراطية يتم توزيع السلطة بالتساوي، وهو الأمر الذي لا يكون له وجود في الأنظمة الاستبدادية، الأولى على عكس الأخيرة تتميز بما يشار إليه في الوقت الحاضر باسم انتشار السلطة وهي من علامات المجتمع الديمقراطي؛ إنه يحتوي على العديد من مراكز السلطة (ومن هنا تظهر ملاءمة مصطلح "التعددية" في تطبيقها على الديمقراطيات)، يزداد انتشار السلطة كلما زاد تنظيم حكومة المجتمع على كل مستوى من خلال الإجراءات التي تسمح بالمشاركة والمعارضة؛ لأن هذه المواقع يتزايد فيها اتخاذ القرارات الجماعية، كذلك فإن السلطة في مجتمع ديمقراطي ليست فقط منتشرة ولكنها أيضًا مجزأة وصعبة الاندماج، هذه التجزئة للسلطة لها عواقب سلبية واضحة عندما يتعلق الأمر بمسألة الحكم؛ فإن التجزئة تؤدي إلى منافسة بين مراكز السلطة المختلفة وتخلق على المدى الطويل صراعًا بينها وبين الموضوعات التي يفترض أنها مسؤولة عن حلها.[٩٠]

ومع ذلك يرى بوبيو أن عالم الديمقراطيات الغربية ليس مهددًا بشكل خطير من قبل الحركات الفاشية، من أجل نظام ديمقراطي فإن عملية "التحول" إلى الديمقراطية هي حالتها الطبيعية، إن الديمقراطية تكون ديناميكية والاستبداد هو ثابت ودائمًا نفس الشيء بشكل أساسي.[٩١]

ليس هناك شك في استمرار وجود الأوليغارشية أو النخب في السلطة والذي يتعارض مع المثل الديمقراطية، تبقى الحقيقة أنه لا يزال هناك اختلاف جوهري بين النظام السياسي الذي تتنافس فيه نخب متعددة بشكل مباشر في الساحة الانتخابية، والنظام الذي تسيطر فيه نخبة واحدة تجدد نفسها من خلال

89–Ipid,pp 20-21

90–Ipid,pp87-89

91–NORBERTO BOBBIO, The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game,p17

اختيار أعضاء جدد، ومن هنا فإن الوجود غير المرئي للسلطة يفسد الديمقراطية، لذلك فإن وجود مجموعات السلطة التي تتناوب على الحكم عن طريق انتخابات حرة يبقى على الأقل لهذا اليوم الشكل الملموس الوحيد الذي تمتلك فيه المبادئ الديمقراطية تحقيقًا فعليًا، والآن تكون هناك محاولات للعمل على توسيع الإجراءات الديمقراطية لتشمل مراكز السلطة التي كانت تقليديًا استبدادية مثل الشركات الكبيرة أو البيروقراطية، حقيقة أن هناك حدود لما يمكن تحقيقه هي أقل من مسألة فشل في التنمية المتعثرة.[٩٢]

وغني عن القول أن المساءلة العامة للسلطة هي أكثر ضرورية من أي شيء آخر في حالة مثل حالتنا؛ حيث يكون التقدم التكنولوجي بشكل متزايد قد منح السلطات عمليًا سلطة غير محدودة لمراقبة كل ما يفعله المواطنون حتى أدق التفاصيل[٩٣].

في هذه الحالة نحن لا نتعامل كثيرًا مع وعد لم يتم الوفاء به، ولكن مع اتجاه يتناقض في الواقع مع الافتراضات الأساسية للديمقراطية، وهو اتجاه ليس نحو أكبر قدر ممكن من السيطرة على من هم في السلطة من قبل المواطنين، ولكن اتجاه نحو السيطرة الأكبر على الموضوعات من قبل من هم في السلطة.[٩٤]

يتضح من كل ما سبق أن الديمقراطية كما يتصورها بوبيو هي العلاج للديكتاتورية وهي السبيل للخلاص من كل ما يؤدي إلى الديكتاتورية، على الرغم من أنه قد اعترف أن الديكتاتورية لها وجود كبير في أيامنا هذه، وإنها أصبحت بأشكال مختلفة عن ما مضى، وأنها أصبحت أكثر شراسة وأكثر حدة وتغير شكلها لكن مضمونها ظل كما هو، وإنني اتفق معه في أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد للتخلص من كل الديكتاتورية، ولكن للأسف الشديد أصبحت الديكتاتورية مترسخة في واقعنا بشكل كبير جدًا في كل المجتمعات والدول، وحتى في الدول الغربية التي تتدعى أنها رائدة الديمقراطية ورائدة الحريات توجد بها الديكتاتورية بشكل كبير جدًا وبشكل راسخ؛ فالشيء الذي يميز هذه الدول أنها تعلن أنها رائدة الحقوق والحريات ورائدة الديمقراطية، أما إذا نظرنا إلى المستوى الواقعي الفعلي نجد أن ما يقال شيء وما يتم فعله شيء آخر؛ إنها تظهر وجه ديمقراطي ولكنها في حقيقة الأمر تخفي الوجه الديكتاتوري الذي لا يحده حدود؛ فالديكتاتورية إذا كان قد تغير شكلها لكن مضمونها ظل كما هو، الهيمنة والسيطرة ظلت كما هي لم تتغير أبدًا؛ فقد تغير الشكل الخارجي فقط وأصبحت الديكتاتورية موجودة وراسخة ومنابعها ظهرت أكثر

92–Ipid,p19

93- Ipid,p 34

94- Ipid,pp 34-35

من أي وقت مضى؛ فالديكتاتورية كانت فيما مضى مقصورة على الشخص الحاكم الذي ينفرد بالسلطة والقرار، وكانت محدودة بوسائل وأساليب محددة معروفة ومعلنة، أما الديكتاتورية في أيامنا هذه أصبح لها ينابيع متعددة، أصبحت متشعبة وموجودة في كل المجالات، وساعد على ذلك العولمة والتقنيات الحديثة ووسائل الإعلام وأساليب المخابرات وغيرها مما جعل الديكتاتورية تطور من نفسها ومن أساليبها؛ حيث أنها أصبحت مستترة ومخفية ولكن أصبح يتم ممارستها بدرجة كبيرة جدًا أكثر من أي وقت مضى، أصبحت تتسرب إلى كل جوانب حياتنا وإلى كل المجالات وتسيطر على كل شيء.

وهذه الديكتاتورية لكى يتم القضاء عليها تحتاج إلى الكثير من الأمور وأهمها: استعادة الوعي لدى المواطنين، وأن يقوم المواطنون بدورهم في المشاركة في سياسة دولتهم، وأن يكون لهم دور في القرار السياسي؛ فلابد من وجود رغبة صادقة من المواطن وأصحاب السلطة نفسها في أن يمارسوا الديمقراطية، وأن يطبقوا قواعدها؛ لأن السياسة هي معادلة تقوم على طرفين حاكم ومحكوم؛ فغياب أحدهما أو سيطرة أحدهما على الآخر يعنى وجود الديكتاتورية وغياب الديمقراطية؛ فمن أجل ديمقراطية حقيقية يجب أن يكف أصحاب السلطة أنفسهم عن الاستغلال والتلاعب والانفراد بالقرار والسلطة بكافة الصور والأشكال، وأن يعملوا فعلًا لمصالح الشعوب وخيرهم وسعادتهم، وليس لصالح مراكز القوى والهيمنة الموجودة والمنتشرة في كل مكان، والتي أصبحت صاحبة القرار الوحيد في كل دولة.

وإلى جانب الرغبة الصادقة يجب أن يكون هناك إصرار على وجود ديمقراطية حقيقية وعدم اليأس مهما واجهنا من مشكلات وعراقيل؛ فإن طريق الديمقراطية طريق شاق وطويل وكما تعلمنا من التجارب التاريخية وعلى رأسها التجربة الأثينية؛ حيث أن الديمقراطية الأثينية لم تأت من فراغ كما نعلم؛ وإنما كانت نتيجة جهد وإصرار وعزيمة؛ فتعلمنا من التجربة الأثينية أن الديمقراطية طريق شاق وطويل يحتاج إلى تضافر كل الجهود، يحتاج إلى إرادة وإصرار حقيقي، وإلى جهد فعال يشارك فيه كافة مواطني الدولة من حكام ومحكومين، إذًا لابد من الإرادة والإصرار وتواصل الجهود؛ لأن الديمقراطية جهد يكمل فيه اللاحق جهود السابقين عليه؛ أي أن اللاحق يكمل جهد السابق ولا يهدمه، لذلك فلكي يكون للديمقراطية وجود حي حقيقي على أرض الواقع، ولكي نتخلص من الديكتاتورية لابد من تضافر كل الجهود، لابد من التعاون والصبر والإصرار على أن الهدف سيتحقق، وسيأتي يوم نمارس الديمقراطية بشكل حقيقي، لذلك نتحمل العواقب والعراقيل لكي يكون هناك ديمقراطية حقيقية على أرض الواقع.

٥ – الديمقراطية والمجتمع المدني:

تستمر المحاولة التوفيقية التي قدمها بوبيو من خلال الارتباط الأساسي الذي أقامه بين الديمقراطية والمجتمع المدني، والذي وجد أنها الوسيلة الأكثر فاعلية التي تضمن أكبر قدر من المشاركة الشعبية، والتي تؤكد على أهمية الجمع بين المجالين العام والخاص، وبالتالي رفض الزعم القائل بوجود انفصال كامل بين هذين المجالين؛ فقد رأى بوبيو أن هذين المجالين يكملان بعضهما البعض وبالتالي لا غنى لأحدهما عن الآخر؛ فالديمقراطية السياسية يجب أن يتسع نطاقها وتمتد إلى دائرة المجال الاجتماعي الذي يعبر عن اهتمامات المواطنين والمشكلات التي يعانون منها، وبالتالي فإن وجود المجتمع المدني يكون ضرورة ملحة لمنع الانفراد بالسلطة والقرار، كما إنه ضمان لعدم إساءة استخدام السلطة واتساع نطاقها؛ إنه الوسيلة التي أثبتت فاعليتها في التخلص من الكثير من الجوانب الديكتاتورية التي تكون منافية للديمقراطية.

يبدأ بوبيو حديثه عن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني من خلال التأكيد على أن مصطلح "المجتمع المدني" في المفردات السياسية اليوم أصبح يستخدم بشكل عام للإشارة إلى الانقسام الكبير بين المجتمع المدني والدولة؛ مما يعني أنه من الصعب التوفيق بينهما، وأصبح المجتمع المدني يعني بشكل سلبي مجال العلاقات الاجتماعية التي لا تنظمها الدولة، وعلى الجانب الآخر تم فهم الدولة على أنها مجموعة من السلطات التي تمارس القسرية داخل نظام اجتماعي محدد.[٩٥]

قبل وجود الدولة كانت هناك أشكال مختلفة من الجمعيات تشكلت من قبل الأفراد فيما بينهم من أجل تحقيق مصالحهم المختلفة، والتي جاءت الدولة فيما بعد من أجل تنظيمها وليس من أجل إعاقة المزيد من التطور أو منع تجديدها المستمر، يمكن التعبير عن ذلك بطريقة ماركسية بحتة عن طريق النظر للمجتمع المدني كبنية تحتية والدولة باعتبارها البنية الفوقية.[٩٦]

وبذلك يمكننا القول أن المجتمع المدني هو المكان الذي تنشأ فيه الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والدينية، وأن مؤسسات الدولة تكون مهمتها حل هذه الصراعات إما عن طريق الوساطة أو المنع أو القمع، وبالتالي فإن وكلاء هذه الصراعات يعلنون عن أنفسهم بوصفهم المجموعات والحركات والجمعيات والمنظمات التي تكون ممثلة للمجتمع المدني، كذلك هناك مجموعات مصالح وجمعيات من أنواع مختلفة ذات غايات اجتماعية وسياسية غير مباشرة مثل حركات التحرر العرقي

95- Norberto Bobbio, Democracy and Dictatorship, The Nature and Limits of State Power,p 22.

96- Ibid,pp23-24

وجماعات الحقوق المدنية وتحرر المرأة وحركات الشباب وما إلى ذلك، وهي قضايا يرتبط أحد طرفيها بالمجتمع المدني والطرف الآخر بمؤسسات الدولة لدرجة أنه تم اقتراح إثراء مخطط مفاهيمي ثنائي التفرع عن طريق إدخال مفهوم المجتمع السياسي بين مفهوم المجتمع المدني والدولة للتعبير عن مصالح هذه المجموعات التي في الواقع لا تنتمي بالكامل إلى أيٍ من المجتمع المدني أو الدولة، في أحدث نظريات نظام المجتمع ككل يحتل المجتمع المدني المساحة المخصصة لتشكيل المطالب التي تستهدف النظام السياسي والتي على النظام السياسي مهمة تقديم الإجابات، لذلك يتم النظر إلى المجتمع والدولة على أنهما يعبران عن التناقض بين كمية ونوعية الطلبات وقدرة المؤسسات على إعطاء إجابات سريعة وكافية.[٩٧]

وعلى هذا الأساس فإن مجال المجتمع المدني يؤخذ عمومًا على أنه يرتبط برأي الجمهور، الرأي (يُفهم على أنه التعبير العام عن الموافقة أو المعارضة بشأن المؤسسات) الذي يتم تداوله من خلال الصحافة والراديو والتلفزيون وما إلى ذلك، علاوة على ذلك فإن هناك ارتباط وثيق بين رأي الجمهور والحركات الاجتماعية؛ حيث يؤثر كلًا منهما على الآخر؛ فبدون رأي عام له أهميته بدرجة كبيرة، وبدون قنوات للبث العام حيث الرأي يصبح "عامًا" بقدر ما يتم نقله للجمهور يفقد مجال المجتمع المدني قيمته وأهميته ويختفي في النهاية في أقصى درجات الدولة الشمولية وهي دولة استوعبت بالكامل المجتمع المدني؛ فإنها تكون دولة بدون رأي عام ويكون بها فقط رأي رسمي.[٩٨]

في السنوات القليلة الماضية تم طرح السؤال عما إذا كان التمييز بين المجتمع المدني والدولة الذي استمر لقرنين من الزمان لا يزال يمتلك سبب لوجوده؟، وقد أستند هذا الرأي إلى التأكيد على أن عملية تحرير المجتمع من الدولة قد تبعتها العملية العكسية لـ إعادة الاستيلاء على المجتمع من قبل الدولة التي تتخلي فيها الدولة عن كونها دولة دستورية، وإلى جانب عملية استعمار الدولة للمجتمع كانت هناك عملية استعمار المجتمع للدولة من خلال تطوير الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية، ونمو المنظمات الجماهيرية أو ممارسة السلطة السياسية بشكل غير مباشر، بحيث يمكن فهم الحالة الاجتماعية ليس فقط بمعنى الدولة التي تغلغلت في المجتمع ولكن أيضًا بمعنى الدولة التي تغلغلها المجتمع، وإن إتمام الأول من شأنه أن يؤدي إلى دولة بدون مجتمع: "الدولة الشمولية"، وإنجاز الثاني أي مجتمع بغير دولة هو

97- Ipid,pp 24-25

98- Ipid,p 26

انقراض للدولة، وهنا يؤكد بوبيو أن التركيز على أحد العمليتين واستبعاد الأخرى ينشأ عنه أخطار جسيمة؛ إنهما متعايشان إلى جانب كونهما متناقضان، يتم تمثيل هاتين العمليتين بشكل جيد من خلال صورتي المواطن المشارك والمواطن المحمي والتي تعبر كلًا منهما عن الأخرى في نفس الوقت الذي ينشأ فيه صراع بينها، إنه المواطن الذي من خلال المشاركة الفعالة دائما يطلب حماية أكبر من الدولة ومن خلال طلب الحماية يقوي الدولة التي يعيش فيها، في ظل هذا الوضع فإن المجتمع المدني والدولة يشكلان عنصرين ضروريين لا غنى لإحداهما عن الآخر؛ إنهما منفصلان ولكنهما متجاوران، وإنهما مميزان ولكنهما مترابطان، إنهما يعبران عن الترابط الداخلي للنظام الاجتماعي ككل.[٩٩]

وفي ضوء ذلك يرى بوبيو أن توسع الديمقراطية في المجتمع المعاصر لا يحدث فقط من خلال دمج الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية؛ ولكن أيضًا (وقبل كل شيء) من خلال تمديد الديمقراطية خارج السياسة إلى المجالات الأخرى، إذًا تفهم الديمقراطية على أنها ممارسة الإجراءات التي تسمح بمشاركة المتأثرين في مداولات (هيئة جماعية)، إذًا يمكن رؤية الاتجاه الديمقراطي في الوقت الحاضر ليس على أنه استبدال الديمقراطية المباشرة بالديمقراطية التمثيلية؛ ولكن على أنه نقل الديمقراطية من المجال السياسي حيث الفرد يعتبر مواطنًا إلى المجال الاجتماعي حيث يعتبر الفرد متعدد الأوجه، على سبيل المثال فإنه يكون أب، وابن، وزوج، ورجل أعمال، وعامل، ومعلم، وطالب، وجندي، ومسؤول، وعميل، ومنتج، و مستهلك، ومدير للمرافق العامة وما إلى ذلك، وبعبارة أخرى فإنها تعبر عن امتداد شكل تصاعدي للسلطة والتي كانت مقتصرة فيما مضى على المجال السياسي، ولكنها أصبحت الآن تشمل ساحة المجتمع المدني والتي تضم بداخلها مظاهر مختلفة بدًء من المدرسة إلى مكان العمل، وبالتالي فإن الأشكال الحالية للتطور الديمقراطي لا يمكن تفسيرها على أنها تأكيد لنوع جديد من الديمقراطية، بدلاً من ذلك يجب فهمها على إنها احتلال مساحات جديدة ، والتي كانت حتى وقت قريب تهيمن عليها المنظمات البيروقراطية والهرمية من خلال بعض الأشكال التقليدية للديمقراطية، بمجرد إعمال الحق في المشاركة السياسية فإن مواطن الديمقراطيات الأكثر تقدمًا يأخذ في الاعتبار حقيقة أن المجال السياسي قد تم تضمينه الآن في مجال أكبر بكثير، مجال المجتمع ككل، وأن القرارات السياسية مشروطة بل و يتم تحديدها من خلال ما يحدث في المجال الاجتماعي.[١٠٠]

---

[99]- Ipid,pp 42-43

[100]- Ipid,pp 155-156

وهنا يؤكد بوبيو أن النظام التمثيلي يكون مقيد ومحدود بتراكم القوة الاجتماعية داخل المجتمع المدني؛ فالغالبية العظمى من المواطنين لها الرأي النهائي في القرارات الكبرى المتعلقة بالاستثمار الاقتصادي والإنتاج والنمو: الكنائس والنقابات وغيرها الكثير هي أمثلة لمؤسسات للمجتمع المدني وتحتاج هذه المؤسسات إلى أن تضم المزيد والمزيد؛ لأن عددها الحالي غير كافٍ ديمقراطيًا، لذلك فإن المجتمع المدني يكون بحاجه إلى المزيد من التطور من خلال توسيع وتعزيز جميع المؤسسات التي من خلالها ولدت الديمقراطية الحديثة، يجب إعطاء الأولوية في رأيه لمهمة تكملة الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية من خلال تمديد عملية الديمقراطية من المجال السياسي إلى المجال المدني؛ يجب أن تكون النضالات حول اتساع المجال الذي يمكن للمواطنين التصويت فيه.[١٠١]

وفي ضوء ذلك يرى بوبيو أن سلطة الدولة تكون ضرورية ومع ذلك قابلة للفساد وخطيرة، وبالتالي في حاجة إلى تدابير وقائية ودفاعات فعالة مثل تعددية القوى الاجتماعية والمنظمات التي تعمل بالتوازي مع الدولة، حيث يشير المجتمع المدني إلى مجال العلاقات الاجتماعية: الأسر والاتصالات، ووسائل الإعلام، والأسواق والكنائس، والمنظمات التطوعية، والحركات الاجتماعية التي لا تسيطر عليها مباشرة مؤسسات الدولة. [١٠٢]

وهذا ليس إلغاء للديمقراطية السياسية أو تقليل من أهميتها؛ لقد كانت الديمقراطية السياسية ولا تزال ضرورية لمنع أي دولة من الوقوع فريسة لاستبداد النظام الحاكم.[١٠٣]

وهنا يتفق بوبيو مع جون لوك الذي رأي أنه يجب أن يحيا الناس معًا في مجتمع مدني؛ وذلك لأنه في ظل هذا المجتمع المدني لا يكون للحاكم إلا سلطات وصلاحيات محدودة، ويكون ملزمًا بأن يحكم وفقًا للقوانين القائمة والمتعارف عليها التي نشرت ويعرفها الناس حق المعرفة، وفي ظل هذا المجتمع أيضًا يكون هناك قضاة عادلون منزهون عن كل غرض يفصلون في المنازعات طبقًا لهذه القوانين التي تم التصديق عليها من قبل الشعب.[١٠٤]

101– Ibid,pp, xi-xii

102– Norberto Bobbio, Democracy and Dictatorship, The Nature and Limits of State Power, pp xii- xvi

103–NORBERTO BOBBIO ،The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game,p 55

١٠٤– جون لوك، الحكومة المدنية، ترجمة: محمود شوقي الكيال، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ص،٢٨، ١١١

ويتفق أيضًا مع روبرت دال الذي رأى أن الديمقراطية لا يمكن أن تستمر طويلاً إلا إذا عمل مواطنوها على خلق ثقافة سياسية عامة مساندة لهذه الأفكار والممارسات.[١٠٥]

ويتفق مع ما أطلق عليه رولز اسم المجتمع جيد التنظيم والذي في ظله يدرك الأفراد حاجاتهم بعضهم إلى بعض بوصفهم شركاء، ويدرك كلًا منهم أن نجاح الآخرين يكون ضروريًا ومكملاً لنجاحهم؛ لذلك لابد من وجود مجتمع متعاون يشترك فيه كل أفراده لإنجاحه لكي يكون قادرًا على أن يفي بمتطلباتهم، وبأن يحقق أهدافهم وطموحاتهم مهما اختلفت وتشعبت، وبذلك سوف يتحقق التماسك الاجتماعي الذي سيربط الأفراد ارتباطًا وثيقًا بمجتمعهم ويمنعهم من تدمير بعضهم بعض.[١٠٦]

كما أنه يتفق مع موري بوكتشين (Murray Bookchin) (٢٠٠٦ -١٩٢١) الذي رأى أننا إذا أردنا مجتمعًا مدنيًا حقيقيًا فإنه لابد من وجود المواطن الذي ستقع على يديه مسؤولية خلق هذا المجتمع؛ حيث هذا المواطن هو علة وجود المجتمع المدني، وإذا تساءلنا من هذا المواطن؟، نجد أنه من يمارس الحرية من خلال المشاركة في المؤسسات الحرة، ومن خلال إظهار نشاط الحرية.[١٠٧]

ويتفق كذلك مع آلان تورين(AlainTouraine) (1925)الذي رأى أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يوفق بين حرية الأفراد واحترام الاختلافات وبين التنظيم العقلاني للحياة الجماعية عن طريق التقنيات وقوانين الإرادة العامة والخاصة، ولا يمكن للثقافة الديمقراطية أن تولد ما لم يكن المجتمع السياسي مصممًا كالبناء المؤسسي يتمثل الهدف الرئيس منه في التوفيق ما بين حرية الأفراد والجماعات وبين وحدة النشاط الاقتصادي والأنظمة القانونية، وسوف يحدث ذلك عندما يشعر هؤلاء الأفراد أنهم مواطنون، وأنهم يساهمون بدور إيجابي في الحياة الجماعية.[١٠٨]

---

[١٠٥]- روبرت. أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علاء أبو زيد، مراجعة: علي الدين هلال، ص ٥١.

[١٠٦]- ستيفن ديلو وتيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة وتقديم: ربيع وهبه، القاهرة، المركز القومي للترجمة٢٠١٠ ، ص ٤٠٦- ٤٥٧.

[107]- Murray Bookchin ,The Ecology Of Freedom ,Chshire Books ,Usa ,1982 , P.263.

[١٠٨]- آلان تورين ما الديمقراطية، ترجمة: عبود كاسوحة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦- ٤٦.

وبذلك تستمر المحاولة التوفيقية التي قدمها بوبيو من خلال الارتباط الأساسي الذي أقامه بين الديمقراطية والمجتمع المدني، وذلك من خلال التأكيد على أن ممارسة الديمقراطية لا تكون مقتصرة فقط على المجال السياسي؛ وإنما يجب أن تمتد إلى المجالات الأخرى وعلى رأسها المجال الاجتماعي الذي يضم كافة أمور حياتنا، وبالتالي يعطى أهمية كبيرة لدور المجتمع المدني المتمثل في النقابات، والجامعات، والكنائس، والمدارس، والمصانع، والمؤسسات الخاصة وغيرها، وإنني اتفق معه في ذلك كله، ولكن هذا المجتمع المدني لكي يكون له وجود حقيقي فإنه لا يجب أن ينفصل عن المجال السياسي؛ فالمجال السياسي له دور مهم جدًا في ضمان فاعلية المجتمع المدني، وأن يقوم بمهامه؛ لأن المجتمع المدني إذا وجد عراقيل من قبل الدولة ومن قبل المؤسسات الرسمية لم يتمكن من ممارسة الديمقراطية بشكل حقيقي؛ فلكي يقوم المجتمع المدني بدور فعال يجب أن تتحقق العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني، وأن يساعد كلًا منهما الآخر، وألا تعرقل الدولة المجتمع المدني، وألا تضع العوائق والموانع التي تمنعه من أداء دوره ومن ممارسة الدور الديمقراطي الخاص به، يجب أن تكون الدولة معينًا؛ لأن الدولة لها دورها في أن يكون للمجتمع المدني وجود حي ملموس على أرض الواقع، أو أن يكون خارج المشهد ولا يؤدي دوره الديمقراطي كما ينبغي.

كذلك فإن المجتمع المدني يجب أن يكون على وعي بأهمية الدور التنويري الذي يقوم به، وأهمية توعية الناس بضرورة أن يقوموا بدورهم، وأن يكونوا فعالين، وأن يشاركوا في صنع سياسة مجتمعهم، ويكونوا صناع قرار حقيقيين، وأن لا يكونوا سلبيين، وأن يكونوا على وعي بأن كل أزماتهم ومشكلاتهم سواء اقتصادية أو اجتماعية فإن المسؤول الأساسي عنها بدرجة كبيرة هو القرار السياسي الموجود في الدولة؛ فإذا كان هناك إصلاح سياسي سيكون هناك إصلاح في كافة الجوانب الأخرى؛ فدور المجتمع المدني هو توعية الناس بأن بعدهم عن المشهد والأوضاع السياسية حالة من الهروب والسلبية، وهذا لا يحل مشكلتهم وأزماتهم، بل على العكس سيعقدها وسيجعل الأمور أسوء مما هي عليه، وبالتالي فالمجتمع المدني عليه دور مهم جدًا في توعية الناس وتثقيفهم وتربية وتوجيه الرأي العام؛ لكى يشارك بفاعلية ويقوم بدوره الديمقراطي بشكل سليم.

٦ - مستقبل الديمقراطية:

تنتهي المحاولة التوفيقية التي قدمها بوبيو بين الديمقراطية وغيرها من المفاهيم والاتجاهات الأخرى بالتساؤل عن ماذا عن مستقبل الديمقراطية؟، وللإجابة عن هذا التساؤل يرى بوبيو أنه لابد من

تقييم الوضع الحالي للنظام الديمقراطي؛ لإنه سيكون وسيلتنا للتعرف على مصير الديمقراطية والمستقبل الذي ينتظرها، هل سيكون مسارها المزيد من النجاح والتقدم أم إلى التراجع والإخفاق؟، هل ستتمكن من أن تكسب أرضًا جديدة أم إنها ستخسر المكاسب التي حصلت عليها فيما مضى؟.

يرى بوبيو أن هناك مجموعة من الوعود التي وعدت بها الديمقراطية الكلاسيكية لم تتمكن الديمقراطية الحديثة من الوفاء بها ومن أهم هذه الوعود: الوعد بمجتمع لا توجد فيه بين الأفراد والسلطة الجماعية فصائل ولا وسطاء؛ كان من المفترض أن تكون الديمقراطية تتويجًا سياسيًا للمفهوم الفردي للمجتمع والتاريخ والإحلال النهائي لنظام الوسطاء الذي كان موجودًا فيما مضي، ومع ذلك فإن الحقيقة هي أنه بدلاً من الهيئات القديمة ظهر عددًا كبيرًا من المنظمات الرسمية وغير الرسمية تتداخل بين الفرد والدولة، ومن هنا فإن الديمقراطيات الموجودة بالفعل ليست ديمقراطيات فردية وإنما يهيمن عليها مجموعة من الأحزاب والنخب.

وعدت الديمقراطية الحديثة أيضًا بانتصار المصلحة العامة على تعدد المصالح الخاصة، وبناءً عليه يجب على الممثل المنتخب أن يستمع إلى المصلحة الجماعية على هذا النحو والامتناع عن إرضاء مصالح ناخبيه فقط، لكن هذا التمثيل الحتمي تم تجنبه وإفراغه من المعنى من قبل تلك المنظمات العديدة المختلفة التي يتزامن وجودها مع عدم الوفاء بالوعد الأول، إلى جانب ذلك بقيت فكرة التمثيل السياسي الخالص وانتصار المصلحة العامة مشروعًا على الورق يفسح المجال لمطالب مصالح فردية وجماعية بعينها.

وعدت الحركات الديمقراطية بنوع من المجتمع السياسي يختفي فيه التوزيع غير العادل للسلطة، لكن الدستور المادي لجميع المجتمعات الديمقراطية المعاصرة يثبت استمرار عدم التوازن الفعال في توزيع السلطة تاركًا وراءه نظرة خيبة أمل للواقع؛ تم استبدال الوعد بالسلطة للجميع بعودة ظهور سلطة القلة بأشكال جديدة.[١٠٩]

وعدت الديموقراطية أيضًا بامتثال جميع المواطنين للقرار الجماعي انطلاقًا من أن كل قرار مهم يؤثر على حياتهم الاجتماعية، لكن في واقع الأنظمة الديمقراطية الموجودة بالفعل فإن بعض القرارات التي تكون ذات أهمية في حياة الأفراد أو بعض جوانبها لا تصل إلى ساحة القرار السياسي، وبالتالي لا تخضع للطريقة الديمقراطية، يواصل عدد لا يحصى من السلطات الاجتماعية بصرف النظر عن المشهد

109–Corina Yturbe, On Norberto Bobbio's Theory of Democracy ,pp 391-392

السياسي وخارجه اتخاذ قرارات لها عواقب مهمة على الحياة الاجتماعية دون أن تتأثر بالطريقة الديمقراطية، إضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة لا يعني ديمقراطية الحياة الاجتماعية و محاربة جميع أشكال التبعية السياسية الماضية.

وعدت الديمقراطية الحديثة كذلك بالتغلب النهائي على السلطة السرية أو الخفية، في جميع الأنظمة الديمقراطية المعاصرة لا تزال هناك على مستويات مختلفة وبأشكال مختلفة مراكز للسلطة غير المرئية أو الغامضة التي تحدد أو تشوه عملية صنع القرار الديمقراطي وتمنع أو تعيق السيطرة العامة على السلطة، ومعنى ذلك أن مبدأ الشفافية يكون له وجود نسبي وجزئي مما يترك مجالًا لمناطق واسعة ومهددة من التعتيم.

صاغ المدافعون عن الديمقراطية الاقتناع وزرعوا الأمل في أن ممارسة الحقوق السياسية ستوزع بالتساوي؛ فممارسة المشاركة في الحياة الديمقراطية ستحول الأفراد إلى مواطنين، لكن وعود المواطن المتعلم من خلال ممارسة المشاركة في الحياة الديمقراطية نفسها أصبحت في واقع الأنظمة الديمقراطية المعاصرة خيبة أمل للمواطن غير المتعلم الذي في عدد من النواحي غير قادر على ممارسة الحقوق السياسية بشكل فعال، والذين لهذا السبب يميلون إلى الابتعاد عن الحياة الديمقراطية، علاوة على ذلك يبدو أن عدة أنواع من العمليات السياسية الحقيقية تُظهر اتجاهات خطيرة نحو المشاركة المتقطعة وغير الفعالة وأكثر قليلاً من المشاركة الرمزية من قبل المواطن العادي في العملية السياسية.

إن ملاحظة بوبيو فيما يتعلق بمثل هذه الوعود هي أن "بعضها لا يمكن الوفاء به بشكل موضوعي، وبالتالي كانت أوهامًا منذ البداية والبعض الآخر يكون مثل أمال في غير محلها ولا يزال بعض منها يواجه عقبات غير متوقعة"، وهنا يتساءل ما إذا كانت بعض الوعود التي لم يتم الوفاء بها ستجعل النظام الديمقراطي غير ديمقراطي، ويجيب بوبيو عن هذا التساؤل مؤكدًا أننا قد نعيد تجميع الوعود من منظورين مختلفين بهدف قياس مدى خطورة عدم الوفاء بها: من وجهة نظر السلطة والحكم ومن وجهة نظر المواطنين والمحكومين، من وجهة نظر السلطة والحكم إذا كانت الديمقراطية الحقيقية بعيدة عن المثالية فهذا يرجع إلى حقيقة أن العديد من القرارات اتخذت دون اتباع إجراءات ديمقراطية،

يمكن أن يحدث هذا إما لأن الإجراءات الديمقراطية قد اقتصرت على مساحة محدودة للغاية أو لأن ممارسة وكذلك الصراع على السلطة لم يصبحا علنيين ومرئيين بعد في هذا الصدد.[١١٠]

اعتبر بوبيو أن ظهور السلطة يعد أمرًا مهمًا للغاية لم يتم الوفاء به في العديد من الأنظمة الديمقراطية، الدعاية هي الحد الأدنى من الأهداف لأي محاولة جادة لإرساء الديمقراطية، عندما يؤدي الفشل في الوفاء بالوعود الأخرى إلى جعل النظام الديمقراطي "أقل ديمقراطية"، فإن الفشل في الوفاء بالوعد المتعلق بظهور السلطة يمثل تهديدًا مميتًا للديمقراطية؛ إن السرية "لا تغير الديمقراطية بل تفسدها، فهي لا تصيب أعضائها الحيوية بجروح خطيرة، بل تقتلها، وتحول مسارها الطبيعي وتقضي عليها.

كذلك إذا كان المواطنون يفتقرون إلى الحد الأدنى من المهارات والتعليم للمشاركة وتحمل مسئوليتهم ليكونوا وكلاء لقراراتهم الخاصة فإن الديمقراطية ستصبح بلا معنى، يبدو أن الجهود المبذولة لإرساء الديمقراطية يجب أن تتواصل من خلال جهود التعليم لتمكين المشاركة السياسية، الفشل في توفير مثل هذا التعليم هو ثاني تهديد مميت للديمقراطية.[١١١]

على الرغم من خطورة المشاكل فإن الفشل في الوفاء بوعود النموذج الكلاسيكي للديمقراطية لا يقود بالضرورة بوبيو إلى الحكم بأن الأنظمة الديمقراطية لم تعد تستحق اسم الديمقراطية، إن توقع بوبيو فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية هو أن إمكانياتها لم تستنفد بأي حال من الأحوال على الرغم من أنها ابتعدت عن النموذج المثالي الموعود به، للديمقراطية مستقبل حتى لو كان مختلفًا عن ذلك الذي كان تأمله كلاسيكيات الفكر الديمقراطي، وذلك بسبب الإجابات على الأسئلة الخاصة بمن وكيف يتم تولي السلطة، على أي حال تشير الوعود التي لم يتم الوفاء بها إلى أن المثل الأعلى الخالص للحكم الذاتي على هذا النحو لا يمكن تحقيقه، علاوة على ذلك فإن كل مسالة تتعلق بالوفاء بوعود الديمقراطية تتوافق مع مشكلة حقيقية يجب مواجهتها من خلال إعادة صياغة المشروع الديمقراطي في كل مسالة يُظهر فيها الواقع انخفاضًا في تأثير الأفراد على القرارات الجماعية؛ إن ما يسمى بوعود الديمقراطية التي لم يتم الوفاء بها تتعلق بالقيود المفروضة على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم أي بظروف الواقع، هذه القيود هي نتائج لعملية الديمقراطية ذاتها والتي من المفارقات أنها تقلل من فاعلية أو

110– Ipid,pp393,394

111– Ipid,p394

قوة مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، يكشف كل وعد من هذه "الوعود" من زاوية مختلفة عن التأثير الضئيل للمواطنين فعليًا على القرارات التي تؤثر على حياتهم.[١١٢]

ومع ذلك يعترف بوبيو بوجود العديد من المعوقات التي تقف حائلًا أمام إتمام العملية الديمقراطية ومنها: التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى تآكل ولاء المواطن للقيم الاجتماعية المشتركة؛ الثروة الأكبر لا تمنح فقط أفرادًا أو مجموعات معينة تأثيرًا أكبر في اختيار المرشحين والتأثير عليهم، ولكن تعني أيضًا أنهم لا يهتمون بالضرورة بنتائج القرارات الديمقراطية التي لا يرغبون فيها، هذا ينتج السخرية من جانب الضعفاء نسبيًا ويشجع على "حرية القيادة" ذات المصلحة الذاتية لمن يمتلكون السلطة، لم ترق الديمقراطية إلى مستوى توقعات مؤيديها الأوائل وفشلت في القضاء على تأثير إضافي في صنع القرار لأفراد معينين بسبب عدم المساواة في الثروة والسلطة والمعرفة أو حتى لغرس الوعي السياسي المتزايد أو زيادة الفضيلة المدنية الممنوحة للجماهير حديثًا، نتيجة لذلك يحتفظ بوبيو بشك صحي حول الديمقراطية النقية و البسيطة التي تكون بمثابة الدواء الشافي لجميع العلل السياسية.[١١٣]

ومن المعوقات الأخرى التي تقف حائلًا أمام إتمام العملية الديمقراطية: نمو الجهاز البيروقراطي المتمثل في الزيادة المستمرة في مقياس البيروقراطية أي جهاز السلطة المرتبة هرميًا من أعلى إلى أسفل، وبالتالي معارضًا تمامًا لنظام السلطة الديمقراطية، تاريخيًا كانت الدولة الديمقراطية والدولة البيروقراطية أكثر ترابطًا مما قد يعتقده البعض؛ كل الدول التي أصبحت أكثر ديمقراطية أصبحت في الوقت نفسه أكثر بيروقراطية؛ لأن عملية البيروقراطية هي إلى حد كبير نتيجة لعملية الديمقراطية.[١١٤]

ترتبط العقبة الثالثة ارتباطًا وثيقًا بمسألة القدرة الكلية لنظام ديمقراطي على "تلبية المطالب": المشكلة التي أثارت في السنوات القليلة الماضية الجدل حول ما يسمى "عدم كفاءة" الديمقراطية، القضية المركزية هي أن الدولة الليبرالية ثم بالتبعية الدولة الديمقراطية ساهمت في تحرير المجتمع المدني من النظام السياسي، خلقت عملية التحرر هذه تدفق متزايد للمطالب من المجتمع المدني إلى الحكومة، ولكن كيف يمكن أن تستجيب الحكومة إذا كانت المطالب التي يولدها المجتمع الحر يتزايد عددها وتكون ملحة ومرهقة؟، إن الشرط المسبق الضروري لأي حكومة ديمقراطية هو ضمان الحريات المدنية المتمثلة في:

---

112 –Ipid ,pp 394,395

113 –NORBERTO BOBBIO, The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game,pp6,7

114– Ipid,p 37

حرية الصحافة، حرية التجمع وهي القنوات التي يمكن للمواطن من خلالها الوصول لمن هم في الحكومة؛ لطلب المزايا والفوائد والشروط الخاصة بتوزيع أكثر عدالة للموارد، وينتج عن كمية ونوعية هذه المطالب المتزايدة أنه لا يوجد نظام سياسي كفء قادر على التعامل معها، ينتج عن هذا ما يسمى بـ "التحميل الزائد" على الحكومة وضرورة أن يتخذ النظام السياسي خيارات جذرية، ولكن خيارًا معينًا يستثني الآخر، و كذلك يؤدي اتخاذ خيارات معينة إلى عدم الرضا، إن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فإن السرعة التي تقدم بها المطالب للحكومة من قبل المواطنين في تناقض ملحوظ مع البطء في الإجراءات المعقدة لنظام سياسي ديمقراطي مما يؤدي إلى السماح للنخبة السياسية باتخاذ القرارات المناسبة، باختصار الديمقراطية جيدة في توليد مطالب وسيئة في إشباعها، الأوتوقراطية من ناحية أخرى هي في وضع يسمح لها بخنق المطالب وهي في وضع أفضل لتلبيتها .[١١٥]

وهنا يرى بوبيو أنه على الرغم من وجود هذه المعوقات فإنها لا تكون كافية "لتحويل" نظام ديمقراطي إلى نظام استبدادي؛ وذلك لأن الحد الأدنى من محتوى الدولة الديمقراطية لم يتضرر، لا تزال هناك ضمانات للحريات الأساسية، ووجود الأحزاب المتنافسة، وانتخابات دورية شاملة، و حق الاقتراع للجميع، قرارات جماعية أو نتيجة تسوية (كما هو الحال في الديمقراطيات التوافقية أو في نظام الشركات الجديدة)، أو على أساس مبدأ الأغلبية أو في أي حال من الأحوال نتيجة النقاش المفتوح بين مختلف الفصائل أو الحلفاء في الائتلاف الحكومي، إن بعض الديمقراطيات تكون غير مستقرة وأكثر عرضة للخطر من الديمقراطيات الأخرى، وهناك درجات مختلفة من التقريب إلى النموذج المثالي، ولكن حتى النموذج الذي هو بعيد كل البعد عن ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال الخلط بينه وبين دولة استبدادية أو حتى دولة شمولية[١١٦].

ومن هنا تنبع صعوبة معرفة مستقبل الديمقراطية أيضًا في رأي بوبيو من حقيقة: أننا جميعًا نعرض تطلعاتنا ومخاوفنا فيه، بينما التاريخ يتبع مجراه بلا مبالاة تجاه مخاوفنا؛ إنه مسار شكلته الملايين والملايين من الأعمال البشرية الصغيرة الدقيقة وهو ما لم يكن بمقدور أي عقل مهما كان قوته تقديم

115- Ipid,p39

116- Ipid,p40

وجهة نظر شاملة ليست مجردة للغاية وتكون كذلك معقولة، لهذا السبب فإن التوقعات التي أدلى بها سادة التفكير في مسار العالم في هذا الموضوع غالبًا ما تكون خاطئة[١١٧].

وهنا يؤكد بوبيو أن التساؤل عن ماذا سيكون مستقبل الديمقراطية ليس له إجابه قاطعه لأن هذا المستقبل لم يأتِ بعد، وأن كل ما يمكن أن نفعله في هذا الشأن هو تقديم بعض الملاحظات حول الأنظمة الديمقراطية الحالية، وعلى أساس هذه الملاحظات من الممكن استقراء الاتجاه فيما يتعلق بالتقدم (أو الانحدار) لهذه الأنظمة، وبالتالي محاولة التكهن الحذر حول مستقبلها والتي تكون أفضل بكثير من الحديث عن مستقبل لم يأتِ بعد.[١١٨]

في أي بلد في العالم يمكن أن تستمر الطريقة الديمقراطية دون أن تصبح عادة، ولكن يمكن أن تصبح عادة فقط في حالة عدم الاعتراف بأواصر القرابة التي توحد كل البشر في مصير مشترك؛ هذا الاعتراف يكون ضروري بدرجة أكبر الآن بعد أن أصبحنا كل يوم أكثر إدراكًا بهذا المصير المشترك، يجب علينا من خلال ضوء العقل الخافت الذي لا يزال ينير طريقنا العمل وفقًا لذلك، ومع ذلك فإن الديموقراطي الجيد لا ينبغي أن يكون لديه أوهام حول تحقيق الأفضل ولا يستسلم لقبول الأسوأ.[١١٩]

وبذلك يدافع بوبيو عن المعنى الإجرائي للديمقراطية، ويرى أن "الطريقة الوحيدة لإنقاذ الديمقراطية هي بأخذها كما هي بروح واقعية دون خداع النفس أو خداع الآخرين،" يقترح بوبيو رؤية للسياسة تكون فيها القواعد الإجرائية هي الحد الأدنى من المتطلبات، ونقطة الانطلاق الضرورية "للشروع في مناقشة" السياسة البديلة "، من الضروري النظر ليس فقط في الموضوعات الجديدة والاستراتيجيات الجديدة الممكنة، ولكن أولًا وقبل كل شيء في قواعد اللعبة التي تتكشف فيها المنافسة السياسية في وضع تاريخي معين؛ يتميز سياقنا التاريخي بانتصار الديمقراطية التي تكمن أهميتها الرئيسية في حقيقة أنها مجموعة من القواعد التي لا تحكم أعضاء المجتمع فحسب بل تربط الناس فيما بينهم، أيضًا تسهل قواعد الديمقراطية المشاركة الأوسع لغالبية المواطنين في حل النزاعات في المجال السياسي "المجال الذي تُتخذ فيه القرارات الأكثر تأثيرًا على المجتمع ككل"، يعد تعريف هذه القواعد أمرًا أساسيًا؛ لأنه من خلالها يتم تحديد من يجب أن يتخذ القرارات وبأي الإجراءات يجب أن تتخذ هذه القرارات: فإن أشكال الحكومة تتميز

117- Ibid,pp23,24

118- Ipid,pp24

119- Ipid,p42,62

عن بعضها البعض على أساس القواعد التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات الجماعية، " وحتى السياسات الاقتصادية يمكن أن يتم تبنيها اعتمادًا على إرادة الأغلبية.[١٢٠]

وفي هذا الإطار فإن الديموقراطية "لا يمكن أن تعمل إذا لم تفترض مسبقًا تقاليد الليبرالية بأكملها؛ وهذا يعني اعتراف كامل بالحقوق والحريات الأساسية التي هي افتراض مسبق للعمل الديمقراطي نفسه، وإلى جانب القيمتين الأساسيتين اللتين تفترضهما الديمقراطية المساواة السياسية (الحقوق السياسية للجميع)، والحقوق والحريات الأساسية (الحرية الشخصية والحريات المدنية) يفترض التعريف الإجرائي وجود قيم في الإجراءات نفسها من بين هذه القيم: السلام، واللاعنف، والتسامح والأخوة وهي أمور ضرورية لضمان وجود مجتمع منظم، وخلق إمكانية حل تضارب المصالح، والحفاظ على الروابط بين أعضاء مجتمع محدد[١٢١].

و لمواجهة العقبات التي تقف حائلًا أمام إتمام العملية الديمقراطية يرى بوبيو أنه ليس من اختصاص الفلسفة السياسية تقديم مجموعة من الحلول العملية، ليس من مهمة الفيلسوف توقع المستقبل ولكن الإشارة إلى تعقيد تحدياته: "أهمية السؤال ... لا تكمن في الإجابة التي تقدمها ولكن بالتحديد في الطريقة التي تم صياغته بها؛ أي في الكشف عن وجود المشكلات والعقبات نفسها في الوقت الذي يتم فيه الاعتقاد أو التظاهر بعدم وجودها، بصفته فيلسوفًا لا يرغب بوبيو في طرح مجموعة من الوصفات لحل المشكلات؛ وبدلًا من ذلك يجب أن نركز على أن يكون للحرية والمساواة وجود حقيقي حي ملموس إذا كان لدينا استعداد ورغبة حقيقية في مواجهة هذه المشكلات والعقبات والتغلب عليها.[١٢٢]

يجب على الديمقراطية أن تفي بوعودها ربما ليس بالطرق التي تتوقعها النظرية الديمقراطية الكلاسيكية، ولكن أقرب مما يمكن توقعه بشكل معقول من الحاضر؛ إذا كان النموذج المثالي للديمقراطية غير قابل للتطبيق يجب أن يتم التطلع إلى التاريخ للحصول على التوجيه المناسب.[١٢٣]

وهنا يناقض بوبيو نفسه هادمًا إقراره بالوجود الراسخ للديمقراطية والتحصين القانوني لها والمستقبل المشرق الذى ينتظرها، وذلك بتأكيده على أنه "حتى الاختراع العظيم لحضارتنا" الذي يمثله "روح العالم

120- Corina Yturbe, On Norberto Bobbio's Theory of Democracy,p٣٨٠-381.

121 -ibid,pp 381-382

122- Ibid, p 395

123-ibid,p,391

الجديدة" لا يكون كذلك؛ يجب اعتبار "حقوق الإنسان" "إعلانًا أكثر منه إنجازًا حقيقيًا؛ لأن الحقوق التي يتم الإعلان عنها عادةً في الإعلانات الدولية تنتهك بشكل منهجي في جميع البلدان بطريقة أو بأخرى، إن صور "أكوام من الجثث المهجورة لسكان بأكملهم الذين طردوا من ديارهم جائعين، وأطفال هزيلون بعيون منتفخة من وجوه لم تبتسم أبداً، ولن يحدث ذلك أبدًا قبل أن يخطفهم الموت المبكر، تؤكد على وجود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان؛ إن تقدم شعورنا الأخلاقي بهذه الكوارث الإنسانية إذا كان هناك تقدم على الإطلاق أبطأ بكثير من قوتنا الاقتصادية وقوتنا السياسية أو التكنولوجية، جميع تصريحاتنا المتعلقة بالحقوق تنتمي إلى العالم المثالي، وإلى عالم المفكرين، وإلى العالم كما يجب أن يكون وليس كما هو كائن بالفعل.[١٢٤]

كذلك يناقض بوبيو نفسه هادمًا الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية وهو الربط بين السياسة والقانون؛ وذلك بتأكيده على أن العالم السياسي يقوم على الجمع بين المتناقضات والتي لا يعرف لغة سواها، ويظهر ذلك من خلال التمييز بين المساواة والتفاوت التي يتم التعبير عنها بشكل واضح من خلال التمييز بين اليسار واليمين، والتمييز بين الحرية والاستبداد[١٢٥].

وبذلك تقوم السياسة على مبدأ الصديق والعدو ومن ثم تصبح الثنائية الأساس الذي تقوم عليه، وتدخل التعددية إلى السياسة من خلال هذه الثنائية من خلال تعدد الأصدقاء وتعدد الأعداء لأحد الجانبين المتنازعين، يتضح من ذلك أن الصدامات والتحالفات سواء في العلاقات العالمية أو بين الأطراف داخل الدولة الواحدة تكون نتيجة طبيعية لمنطق الانقسام الثنائي[١٢٦] .

إن الشيء الثابت الذي سيظل على مدار هذه الصراعات هو الانقسام الثنائي؛ فطالما هناك صراعات سيظل الاستقطاب السمة المميزة للسياسة مهما تغيرت الظروف والأحداث[١٢٧].

خاتمـــة

تحدثنا في هذا البحث عن التصور الذي قدمه نوربيرتو بوبيو للديمقراطية ورأينا كيف أنه حاول أن يقدم لنا مفهومًا للديمقراطية يعتمد على المفهوم الإجرائي والذي بمقتضاه تتحقق الديمقراطية عندما يتم الالتزام بمجموعة من القواعد الإجرائية والتي بمقتضاها يمكن الوصول إلى السلطة بشكل ديمقراطي ويمكن

124-Luca baccellium :Norberto bobbio ,an age of rights without foundation ,p401

125- Norberto bobbio, left and right the significance of a political distinction, p. xiv.

126- Ibid, p. 32- 33.

127-Ibid, p. 35.

التوصل إلى قرار أيضًا بشكل ديمقراطي، وهنا يرى بوبيو أن هذه القواعد لا تتعارض بأي حال من الاحوال مع وجود مواطنين فاعلين يشاركون في صنع القرارات السياسية؛ لأن هذه القواعد الإجرائية الخاصة بالديمقراطية لم تأتِ من فراغ وإنما كانت نتيجة نضالات وجهود المواطنين وكفاحهم المستمر للوصول إلى هذه القواعد والاعتراف بها والتأكيد عليها، ومن هنا أراد بوبيو أن يقدم لنا محاولة توفيقية أكد لنا من خلالها اختلافه عن تياري الديمقراطية: التيار الأول: يرى أن الديمقراطية تقوم على قواعد إجرائية صرفة، والتيار الثاني الذي رفض ذلك ورأى أن التركيز على القواعد الإجرائية يجعل منها ديمقراطية شكلية ظاهرية لا يكون للمواطنين وجود حقيقي فيها، وأكد على أهمية ودور السيادة الشعبية والديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها كل مواطن بشكل فعلي واضح في سياسة الدولة وفي صنع قرارات الديمقراطية، فأراد بوبيو أن يوكد لنا أنه ليس هناك تعارض بين الاثنين؛ فإن وجود القواعد الديمقراطية لا يتعارض مع ممارسة الديمقراطية بشكل فعال من قبل المواطنين، وإنه لا يمكن التركيز على إحداهما دون الآخر، وإن كل منهما جزء لا يتجزأ من الآخر؛ لأن التأكيد على الديمقراطية القائمة على السيادة الشعبية دون التركيز على القواعد الإجرائية التي تقوم عليها الديمقراطية يجعل من الديمقراطية مجرد ديمقراطية شعارات وليست ديمقراطية حقيقية فعالة على أرض الواقع، فلابد من هذه العلاقة الازدواجية بين القواعد الإجرائية وبين دور ممارسة المواطن للديمقراطية.

ومن هنا اعتمد مفهوم بوبيو للديمقراطية على التوفيق بين مجموعة من الثنائيات التي تجمع بين الديمقراطية وغيرها من المفاهيم والاتجاهات الأخرى والتي ترتبط بها ارتباطًا وثيقًا، فحاول أن يؤكد على أن الديمقراطية تكون مرتبطة بمجموعة من الثنائيات التي تكمل كل منهما الأخرى وتكون جزء لا يتجزأ منها، وبدأ من خلال التوفيق بين القواعد الإجرائية وبين دور المواطن الفعال في ممارسة الديمقراطية، ثم انتقل بعد ذلك إلى التأكيد على الارتباط الوثيق بين الديمقراطية وسيادة القانون، وأن كلًا منهما وجهان لعملة واحدة؛ فإن الالتزام بالديمقراطية يعنى الخضوع لسيادة القانون، والالتزام بسيادة القانون معناه ممارسة القواعد الديمقراطية فكل منهما جزء لا يتجزأ من الآخر، ثم انتقل إلى الحديث عن العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية، وأكد على أنه ليس هناك تعارض بينهما؛ فالديمقراطية تقوم على المساواة في الحقوق السياسية والليبرالية، تؤكد على أهمية الالتزام بالحقوق والحريات الفردية، فلا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية حقيقية دون الالتزام بالمبادئ الليبرالية القائمة على الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية، وقد أدى به ذلك إلى التأكيد على وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني؛ فالديمقراطية لا يمكن

أن تكون مقتصرة فقط على المجال السياسي وإنما يجب أن تكون ديمقراطية اجتماعية تمتد إلى كافة المجالات الأخرى لتشارك المواطنين في همومهم وأزماتهم ومشكلاتهم، يجب أن تمتد لتشمل الكنائس والنقابات والمصانع وكل مؤسسات المجتمع المدني؛ لأن المواطن ليس مواطنًا سياسيًا فقط وإنما مواطن له اهتمامات اجتماعية واقتصادية وغيرها، فإذًا يجب أن تشمل الديمقراطية كل الجوانب الأخرى، ومن هنا أكد أيضًا على أهمية الاشتراكية وأن الترابط ليس فقط بين الديمقراطية والليبرالية وإنما اضاف أيضًا إليهما الاشتراكية، ولكن الاشتراكية بالشكل الصحيح التي تؤكد على المساواة الاقتصادية وضرورة التخلص من التفاوتات الشاسعة أو المظالم الاقتصادية، وضرورة تحقيق العدالة الاقتصادية وتحقيق التوازن في المجال الاقتصادي، ومن هنا لابد أن يقوم المجتمع المدني ومؤسساته بدورهم في تحقيق الديمقراطية.

كذلك تحدث عن العلاقة بين الديمقراطية والديكتاتورية وكان واقعيًا في تحليله للعلاقة بينهما، وأكد على أنه على الرغم من وجود الديمقراطية بشكل كبير في أيامنا هذه إلا أنه لا تزال هناك جوانب ديكتاتورية كثيرة؛ لا تزال هناك سيطرة للنخب عن طريق الاعتماد على الأجهزة التقنية الحديثة التي سهلت التحكم والسيطرة، ولكنه مع ذلك يؤكد على ضرورة مساءلة السلطة لتجنب الدكتاتورية.

كذلك تحدث عن مستقبل الديمقراطية وأكد على أنها على الرغم من المعوقات الموجودة أمامها والتي تقف حائلًا بينها وبين تحقيق ديمقراطية كاملة ملموسة على أرض الواقع إلا أنه ليس معنى ذلك انهيار كامل للديمقراطية؛ فإن مستقبل الديمقراطية لا يزال هو أفضل من كل الأنظمة الأخرى؛ لأن الديمقراطية لا تزال حية محتفظة بجوهرها سليمًا لم تتعرض للفناء الكامل، ولا ينتظر أن يحدث ذلك لها في الآونة القريبة.

وبذلك عرف بوبيو الديمقراطية على أنها مجموعة من القواعد الإجرائية التي يتم الالتزام بها، ورأى أن هذه القواعد هي الضمان لوجود ديمقراطية حقيقية والضمان لعدم إساءة استخدام السلطة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات خاصة بالانتخابات وإجراءات تنظم تولي السلطة من خلال التعويل على حكم الأغلبية، وأنني اتفق معه في ضرورة وجود قواعد إجرائية تضمن أن يكون للديمقراطية وجود حقيقي على أرض الواقع؛ فلا يمكن إنكار أهمية هذه القواعد التي تؤكد على ضرورة وجود انتخابات دورية وأهمية أن يكون للحكام دور محدد في السلطة، ولكن هذه القواعد في رأيي ليست كافية، يجب أن يتسع نطاق هذه القواعد فلا تقتصر فقط على قواعد إجرائية خاصة بالانتخابات وإنما يجب أن تكون أعم وأشمل من ذلك؛ يجب أن يكون هناك قواعد ليست فقط تضمن انتخاب الحكام وأن يتم انتخابهم بشكل دوري، يجب

أن يكون هناك قواعد تضمن أن يقوم هؤلاء الحكام بمهمتهم على أكمل وجه، وألا يتعدوا نطاق سلطتهم وألا ينفردوا بالقرار والسلطة؛ فلابد من قواعد لمحاسبة ومراقبة الحكام، وقواعد تضمن استمرار المشاركة الشعبية بألا تكون مقتصرة على إدلائهم بأصواتهم في الانتخابات؛ وإنما تضمن استمرار المشاركة الشعبية حتى بعد الانتخابات وبعد تولى السلطة، تضمن أن يكون للمواطنين دور في حل القضايا والأمور السياسية، وألا ينتهي فقط عند الإدلاء بأصواتهم، فلا يكون للديمقراطية دور حقيقي وفعال إلا بالمشاركة الشعبية، ولكن ما نلاحظه في أيامنا هذه أن المشاركة الشعبية لم يعد لها أي دور حقيقي؛ لأنه يتم تغييب وتهميش المواطنين وإلغاءهم تمامًا من المشهد السياسي.

وحتى هذه القواعد الإجرائية التي يتحدث عنها بوبيو بدأت تعزف عنها الشعوب ولا تذهب لصناديق الاقتراع إلا بأعداد قليلة بسبب الشعور بأن ليس لأصواتهم أي قيمة أو أهمية؛ لذلك أبعدت نفسها عن المشهد السياسي؛ حيث وجدت أنها أصبحت عديمة القيمة وعديمة الأهمية فتخلت تمامًا عن المشهد السياسي، وتركته لأصحاب السلطة وصناع القرار؛ لأن المواطن أصبح مشغولًا باهتماماته اليومية، والبحث عن قوت يومه ورفع مستواه المادي، والبحث عن حل للمشكلات الموجودة كل يوم والتي تتفاقم وتتزايد من حروب ومجاعات وفقر وأزمات محيطة بالإنسان في كل زمان ومكان، لذلك لم يعد لديه الرغبة في المشاركة السياسية لإحساسه بأنها لم تحقق له أماله وتطلعاته وطموحاته؛ فهذه القواعد الإجرائية للأسف الشديد على الرغم من أهميتها إلا أنها أصبحت في أغلب المجتمعات مجرد قواعد شكلية ليس لها وجود فعلي حقيقي على أرض الواقع حتى أنه أصبح يتم تزييف الانتخابات والتلاعب بها وتسيس المواطنين عن طريق اللجوء لوسائل الإعلام التي توجه الناخبين، إذًا هذه القواعد الإجرائية أصبح يتم استغلالها من قبل أصحاب السلطة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم وليس لتحقيق خير وسعادة ومصالح المواطنين؛ فأصبحت سياجًا بلا مضمون وأصبحت بعيدة كل البعد عن القواعد الديمقراطية الحقيقية.

كذلك يرى بوبيو أن الديمقراطية تكون ديمقراطية تنافسية تقوم على التنافس بين الأحزاب والمجموعات لتحقيق وتنفيذ القواعد الديمقراطية، وذلك في رأيي سوف يحول الديمقراطية إلى ديمقراطية ظاهرية وليس إلى ديمقراطية حقيقية، وإلى ديمقراطية تهتم بالأمور الشكلية وليس بقضايا المواطنين الحقيقية، تهتم بالمظهر الديمقراطي وليس بالجوهر الديمقراطي، مجرد تنافس على تولى السلطة مجرد تنافس بين الأحزاب المختلفة على من يحصل على عدد أكبر من المقاعد، وليس تنافسًا على تنفيذ إرادة المواطنين وجعل أحوالهم أفضل مجرد تنافس حول برامج وأجندات سياسية ظاهرية وهمية وليست حقيقية

ولها وجود ويتم تنفيذها على أرض الواقع، وفي هذا الإطار لا يكون للمواطن دور حقيقي فعال على أرض الواقع؛ وإنما يصبح دمية في أيدي هذه الأحزاب وأجنداتها السياسية التي تحاول بكل ما أُوتِيَت إليها من قوة استمالة هؤلاء المواطنين عن طريق الترويج لشعارات كاذبة وزائفة لا يكون لها تطبيق فعلي واقعي حي على أرض الواقع؛ فتتحول الديمقراطية إلى مجرد لعبة يتلاعب بها القادة والسياسيين لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الشخصية وليس مصالح هؤلاء المواطنين.

وفيما يتعلق بتأكيده على أن السيادة الشعبية والديمقراطية المباشرة صعب تحقيقيها على أرض الواقع؛ لأن المجتمعات معقدة وكبيرة الأعداد، وبالتالي يصعب تحقيق الديمقراطية المباشرة فيها، فإنني اتفق معه في صعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة بشكل كامل، ولكن ليس الحل هو إلغاؤها بشكل كامل، والتركيز كما يزعم على الأقليات وعلى النخب السياسية للممثلين؛ لأن ذلك معناه تحويل الديمقراطية من حكم الأغلبية إلى حكم الأقلية، وذلك سيؤدي إلى أن المواطن لن يكون له أي دور في الشئون السياسية؛ وإنما يتم منح هذا الدور لهؤلاء الخبراء والأقليات السياسية ورؤساء الأحزاب الذين لديهم السلطة، وبالتالي يقوموا بإلغاء سلطة المواطنين فيصبحوا خارج المشهد السياسي تمامًا، ومن هنا تتحول الديمقراطية من ديمقراطية الأغلبية إلى حكم الأقلية الذين يتحكمون في المشهد والقرارات السياسية، كذلك فإن هناك غش وتلاعب في الانتخابات إما عن طريق التلاعب بالمواطنين وتوجيههم كما يشاءون عن طريق الدعاية والاستناد إلى وسائل الإعلام وغيرها لتغييب وعي المواطن وتوجيههم حسب هذه البرامج والأجندات السياسية الزائفة المخادعة، أو محاولة إبعاد المواطن نفسه عن المشهد السياسي وإشغاله بالهموم والقضايا اليومية وصرف انتباهه عن الأمور السياسية، وتأكيد أن هؤلاء الخبراء ورؤساء الأحزاب هم على دراية بمصالح المواطنين وأنهم يعملون لصالحهم، وبالتالي فهؤلاء المواطنين يجب أن يتركوا لهم المساحة تمامًا، لأنهم هم الأدرى بمصالحهم، وكأن المواطن هو طفل قاصر عاجز عن تحقيق مصالحه، وأن هؤلاء القلة المتمثلة في رؤساء الأحزاب والنخب والقيادات السياسية هم أدرى بمصالحهم، وبالتالي لا يتم الاهتمام بالقضايا الفعلية التي تهم المواطن العادي، وتصبح الديمقراطية بعيدة عن كل هذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تهم المواطن العادي، ويترتب عليها أزمات ومشكلات خطيرة في حياته ومعاشه، وبذلك تتحول الديمقراطية إلى مجرد إجراءات يتنافس عليها هؤلاء القلة وإلى شكليات ليس لها وجود على أرض الواقع، فتصبح الديمقراطية مظهرًا بلا جوهر وتتحول إلى شعارات كاذبة وخدع وحيل وليست إلى حكم أغلبية ووجود فعلي حقيقي يتعامل مع قضايا ومشاكل المواطنين على أرض الواقع.

كذلك رأينا الارتباط الوثيق الذي قدمه بوبيو بين الديمقراطية وسيادة القانون، وكيف أن كلًا منهما يكمل الآخر؛ فوجود الديمقراطية يعني سيادة القانون، وسيادة القانون تعني وجود الديمقراطية، وإنني اتفق معه في ذلك؛ فإن سيادة القانون هي التي تضمن وجود وبقاء الديمقراطية، ولكن للأسف يمكن لهذه القوانين كما قال "جون ستيوارت" مل من قبل أن تحد من وجود الديمقراطية وتحد من الحريات، ومن وأن يشارك المواطن مشاركة فعالة في أن يكون صاحب قرار، وأن يكون له دور؛ لأن القوانين نفسها تجعل له دور محدد ومقيد، لذلك يجب أن يتسع نطاق هذه القوانين وألا تكون مقيدة للحقوق والحريات والمشاركة الديمقراطية، بل على العكس من ذلك يجب أن تكون هذه القوانين داعمًا لوجود الديمقراطية، يجب أن تكون هذه القوانين ضمانًا لوجود حي حقيقي فعال للحقوق والحريات الفردية، وليس للحد من هذه الحقوق والحريات وتقييدها باسم القانون، نحن لا ندعو إلى الفوضى أو الخروج عن القوانين، ولكن هذه القوانين تحتاج إلى كثير من النظر وإلى كثير من التعديلات لكي تتناسب مع ديمقراطية حقيقية ملموسة فعالة على أرض الواقع.

وبنفس المنطق أكد بوبيو على وجود ارتباط بين الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية، وإنني اتفق معه تمامًا في ذلك فليس هناك ديمقراطية دون تطبيق للمبادئ الليبرالية والمبادئ الاشتراكية، فلكي تكون هناك ديمقراطية حقيقية فعالة ملموسة على أرض الواقع يجب أن يكون لليبرالية وجود حقيقي أيضًا ملموس على أرض الواقع؛ لأن الليبرالية هي التي ستضمن الحقوق والحريات الفردية وبدون هذه الحريات الفردية لن يكون هناك أي وجود حي ملموس للديمقراطية على أرض الواقع؛ فهذه الحقوق والحريات الفردية هي الضمان الوحيد لممارسة ديمقراطية حقيقية فعالة ملموسة، وبدون هذه الحقوق الليبرالية والحريات الفردية ستتحول الديمقراطية إلى مجرد شعار ليس له وجود واقعي، ستتحول إلى سياج خالي من كل مضمون، ستتحول إلى مجرد شعارات ليس لها أي وجود حي ملموس على أرض الواقع؛ فهذه الحقوق والحريات الفردية هي الضمان الوحيد لوجود واستمرار الديمقراطية، كذلك لا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية دون وجود للقيمة الأساسية التي تنادي بها الاشتراكية وهي قيمة المساواة؛ لأنه في حالة غياب المساواة، وفي حالة الظلم وحالة الاضطهاد، وفي حالة وجود طبقتين طبقة تمتلك كل شيء وطبقة محرومة من كل شيء، وفي حالة وجود أناس يعانون من الفقر والمعاناة والظلم وانعدام المساواة الاقتصادية؛ فإن هؤلاء الأفراد سيحجموا عن المشاركة السياسية وعن الديمقراطية وسينشغلوا بمشكلاتهم وأزماتهم، وسيبتعدوا تمامًا عن المشهد السياسي، إذًا يجب أن نوفر للإنسان الحياة الكريمة التي يستحق

أن يحياها لكي يتمكن من المشاركة بفاعلية، لكى يكون لدية الرغبة الحقيقية والإصرار في أن يكون له دور ديمقراطي حقيقي فعال على أرض الواقع، ومعنى ذلك أنه ليس هناك تعارض بين الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية، وإنما يكمل كلًا منهم الآخر، فكل منهم لا غنى له عن الآخر، بل أن كل منهم جزء لا يتجزأ من الآخر.

ولكن لكي يكون هناك ارتباط حقيقي واقعي بين هذه التيارات الثلاثة يجب أن تكون هذه الاتجاهات معتدلة وليست متطرفة؛ فالليبرالية التي تحدث عنها نوربيرتو بوبيو هي الليبرالية التقليدية أو الكلاسيكية التي ظهرت لتناصر الفرد وحقوقه وعلى رأسها حقه في الحياة الكريمة، وفي أن يعمل ويستقل، والتي جاءت رد فعل للاتجاهات الإقطاعية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، فجاءت لتقول أن الإنسان يمكن بجهده وعمله أن يُكَّون رؤوس أموال دون أن يتعدى على حقوق الآخرين، ولكن الليبرالية في أيامنا هذه تحولت إلى ليبرالية متوحشة تدافع عن الحرية الاقتصادية المبالغ فيها، عن التوحش الرأسمالي الذى قسم المجتمع إلى فئتين: أقلية ثرية تمتلك كل شيء وتزداد ثراء كل يوم، وأغلبية فقيرة تزداد فقرًا كل يوم؛ فالليبرالية الموجودة في أيامنا هذه هي الليبرالية المناصرة لتوحش الرأسمالية وليست هي الليبرالية المعتدلة التي تدافع عن حقوق الفرد وحرياته، إنها الليبرالية التي تدعم الحد الأكبر من اللامساواة خاصة على المستوى الاقتصادي.

ينطبق نفس الشيء على الاشتراكية حيث بدأت تظهر اتجاهات يسارية متطرفة تنادى بإلغاء الدولة وإثارة الفوضى والاضطرابات والتي ستجعل الأوضاع أسوء مما هي عليه؛ حيث إنها ترى أن الدولة شر يجب أن يتم التخلص منه نهائيًا، وهذه لها عواقب كارثية: عواقب إلغاء الدولة وما يترتب على ذلك من فوضى واضطراب، والدعوى إلى إلغاء الملكية الخاصة دون أي ضوابط مقبولة أو معقولة.

يتضح من ذلك أن كلًا من الليبرالية والاشتراكية أصبح بها اتجاهات متطرفة، اتجاهات يصعب الجمع بينها وبين الديمقراطية الحقيقية الفعالة التي يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وحتى الديمقراطية في أيامنا هذه أصبحت ديمقراطية موجهة تتحكم فيها مراكز القوى والهيمنة، لم يعد هناك وجود للسيادة الشعبية وأصبحت مجرد شعار بعيد كل البعد عن الواقع الفعلي؛ فهذا الشعب يتم تغييبه والتلاعب به؛ فالمواطن لم يعد له أي دور وإنما أصبح مهمشًا، ومعنى ذلك أن الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية في أيامنا هذه قد أخذت منحًا متطرفًا، يمكن الجمع فقط بين هذه الاتجاهات الثلاثة عندما يكون هدفها جميعا ليس هدف أيديولوجي، وليس الدفاع عن مصالح خاصة؛ وإنما يكون هدفها الإنسان في كل زمان ومكان،

كيف لهذا الإنسان أن يعيش حياة كريمة، وعندما ترى هذه الاتجاهات حقًا أن هناك توازن بين الحقوق الفردية وبين المساواة السياسية وبين المساواة الاقتصادية، وأن كلًا منهم يكمل الآخر، وإنه ليس هناك تعارض بينهم، عندما تخرج الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية من هذا الثوب الأيديولوجي المتطرف وتعود إلى الوجهة الصحيحة التي يكون أساسها صالح الإنسان في كل زمان ومكان والتخلص من كل القهر والهيمنة والظلم و اللامساواة هنا فقط يمكن الجمع بينهم في سياق واحد.

ومن هنا يؤكد بوبيو أن الديمقراطية هي العلاج للديكتاتورية وهي السبيل للخلاص من كل ما يؤدي إلى الديكتاتورية، على الرغم من إنه قد اعترف أن الديكتاتورية لها وجود كبير في أيامنا هذه، وإنها أصبحت بأشكال مختلفة عن ما مضى، وإنها أصبحت أكثر شراسة وأكثر حدة وتغير شكلها لكن مضمونها ظل كما هو، وإنني اتفق معه في أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد للتخلص من كل الديكتاتورية، ولكن للأسف الشديد أصبحت الديكتاتورية مترسخة في واقعنا بشكل كبير جدًا في كل المجتمعات والدول، وحتى في الدول الغربية التي تتدعي أنها رائدة الديمقراطية ورائدة الحريات توجد بها الديكتاتورية بشكل كبير جدًا وبشكل راسخ؛ فالشيء الذي يميز هذه الدول أنها تعلن أنها رائدة الحقوق والحريات ورائدة الديمقراطية، أما إذا نظرنا إلى المستوى الواقعي الفعلي نجد أن ما يقال شيء وما يتم فعله شيء آخر؛ إنها تظهر وجه ديمقراطي ولكنها في حقيقة الأمر تخفي الوجه الديكتاتوري الذي لا يحده حدود؛ فالديكتاتورية إذا كان تغير شكلها لكن مضمونها ظل كما هو، الهيمنة والسيطرة ظلت كما هي لم تتغير أبدًا؛ فقد تغير الشكل الخارجي فقط وأصبحت الديكتاتورية موجودة وراسخة ومنابعها ظهرت أكثر من أي وقت مضى؛ فالديكتاتورية كانت فيما مضى مقصورة على الشخص الحاكم الذي ينفرد بالسلطة والقرار وكانت محدودة بوسائل وأساليب محددة معروفة ومعلنة أما الديكتاتورية في أيامنا هذه أصبح لها ينابيع متعددة، أصبحت متشعبة وموجودة في كل المجالات، وساعد على ذلك العولمة والتقنيات الحديثة ووسائل الإعلام وأساليب المخابرات وغيرها مما جعل الديكتاتورية تطور من نفسها ومن أساليبها؛ حيث أنها أصبحت مستترة ومخفية ولكن أصبح يتم ممارستها بدرجة كبيرة جدًا أكثر من أي وقت مضى، أصبحت تتسرب إلى كل جوانب حياتنا وإلى كل المجالات وتسيطر على كل شيء.

وهذه الديكتاتورية لكي يتم القضاء عليها تحتاج إلى الكثير من الأمور وأهمها: استعادة الوعي لدى المواطنين، وأن يقوم المواطنون بدورهم في المشاركة في سياسة دولتهم، وأن يكون لهم دور في القرار السياسي؛ فلابد من وجود رغبة صادقة من المواطن وأصحاب السلطة نفسها في أن يمارسوا الديمقراطية،

وأن يطبقوا قواعدها؛ لأن السياسة هي معادلة تقوم على طرفين حاكم ومحكوم؛ فغياب أحدهما أو سيطرة أحدهما على الآخر يعني وجود الديكتاتورية وغياب الديمقراطية؛ فمن أجل ديمقراطية حقيقية يجب أن يكف أصحاب السلطة أنفسهم عن الاستغلال والتلاعب و الانفراد بالقرار والسلطة بكافة الصور والأشكال، وأن يعملوا فعلًا لمصالح الشعوب وخيرهم وسعادتهم، وليس لصالح مراكز القوى والهيمنة الموجودة والمنتشرة في كل مكان، والتي أصبحت صاحبة القرار الوحيد في كل دولة.

وإلى جانب الرغبة الصادقة يجب أن يكون هناك إصرار على وجود ديمقراطية حقيقية وعدم اليأس مهما واجهنا من مشكلات وعراقيل؛ فإن طريق الديمقراطية طريق شاق وطويل وكما تعلمنا من التجارب التاريخية وعلى رأسها التجربة الأثينية؛ حيث أن الديمقراطية الأثينية لم تأتِ من فراغ كما نعلم؛ وإنما كانت نتيجة جهد وإصرار وعزيمة؛ فتعلمنا من التجربة الأثينية أن الديمقراطية طريق شاق وطويل يحتاج إلى تضافر كل الجهود، يحتاج إلى إرادة وإصرار حقيقي، وإلى جهد فعال يشارك فيه كافة مواطني الدولة من حكام ومحكومين، إذًا لابد من الإرادة والإصرار وتواصل الجهود؛ لأن الديمقراطية جهد يكمل فيه اللاحق جهود السابقين عليه؛ أي أن اللاحق يكمل جهد السابق ولا يهدمه، لذلك فلكي يكون للديمقراطية وجود حي حقيقي على أرض الواقع، ولكى نتخلص من الديكتاتورية لابد من تضافر كل الجهود، لابد من التعاون والصبر والإصرار بأن الهدف سيتحقق وسيأتي يوم نمارس الديمقراطية بشكل حقيقي، لذلك نتحمل العواقب والعراقيل لكي يكون هناك ديمقراطية حقيقية على أرض الواقع.

وبذلك تستمر المحاولة التوفيقية التي قدمها بوبيو من خلال الارتباط الأساسي الذي أقامه بين الديمقراطية والمجتمع المدني، وذلك من خلال التأكيد على أن ممارسة الديمقراطية لا تكون مقتصرة فقط على المجال السياسي؛ وإنما يجب أن تمتد إلى المجالات الأخرى وعلى رأسها المجال الاجتماعي الذي يضم كافة أمور حياتنا، وبالتالي يعطى أهمية كبيرة لدور المجتمع المدني المتمثل في النقابات، والجامعات، والكنائس، والمدارس، والمصانع، والمؤسسات الخاصة وغيرها، وإنني اتفق معه في ذلك كله، ولكن هذا المجتمع المدني لكي يكون له وجود حقيقي فإنه لا يجب أن ينفصل عن المجال السياسي؛ فالمجال السياسي له دور مهم جدًا في ضمان فاعلية المجتمع المدني، وأن يقوم بمهامه؛ لأن المجتمع المدني إذا وجد عراقيل من قبل الدولة ومن قبل المؤسسات الرسمية لم يتمكن من ممارسة الديمقراطية بشكل حقيقي؛ فلكي يقوم المجتمع المدني بدور فعال يجب أن تتحقق العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني، وأن يساعد كلًا منهما الآخر، وألا تعرقل الدولة المجتمع المدني، وألا تضع العوائق والموانع التي

تمنعه من أداء دوره ومن ممارسة الدور الديمقراطي الخاص به، يجب أن تكون الدولة معينًا؛ لأن الدولة لها دورها في أن يكون للمجتمع المدني وجود حي ملموس على أرض الواقع، أو أن يكون خارج المشهد ولا يؤدي دوره الديمقراطي كما ينبغي.

كذلك فإن المجتمع المدني يجب أن يكون على وعي بأهمية الدور التنويري الذي يقوم به، وأهمية توعية الناس بضرورة أن يقوموا بدورهم، وأن يكونوا فعالين، وأن يشاركوا في صنع سياسة مجتمعهم، ويكونوا صناع قرار حقيقيين، وأن لا يكونوا سلبيين، وأن يكونوا على وعي بأن كل أزماتهم ومشكلاتهم سواء اقتصادية أو اجتماعية فإن المسؤول الأساسي عنها بدرجة كبيرة هو القرار السياسي الموجود في الدولة؛ فإذا كان هناك إصلاح سياسي سيكون هناك إصلاح في كافة الجوانب الأخرى؛ فدور المجتمع المدني هو توعية الناس بأن بعدهم عن المشهد والأوضاع السياسية حالة من الهروب والسلبية، وهذا لا يحل مشكلتهم وأزماتهم، بل على العكس سيعقدها وسيجعل الأمور أسوء مما هي عليه، وبالتالي فالمجتمع المدني عليه دور مهم جدًا في توعية الناس وتثقيفهم وتربية وتوجيه الرأي العام لكي يشارك بفاعلية ويقوم بدوره الديمقراطي بشكل سليم.

نستنتج من كل ما سبق أن المشكلة مع دعاة الديمقراطية أنهم انقسموا إلى فريقين: الفريق الأول: رأى أن الديمقراطية تتحقق من خلال مجموعة من القواعد الإجرائية التي تضمن المشاركة الديمقراطية، والتي تضمن تولي السلطة بشكل ديمقراطي وتضمن انتخابات دورية، وألا يكون هناك سيطرة على السلطة من قبل مجموعة من الأشخاص تستمر لفترات طويلة؛ فالحل هو ضمان القواعد الديمقراطية التي تضمن عدم تركيز السلطة وأن تتغير بشكل دوري حتى نقضي على الهيمنة والسيطرة، وأكد هذا الفريق على سيادة القانون وسيادة القواعد الإجرائية التي تضمن وجود حقيقي للديمقراطية وعلى رأس هذا الفريق نجد نوربيرتو بوبيو، وهناك فريق آخر: رأى أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون مقتصرة على قواعد إجرائية أو مجرد شكليات وإجراءات تنتهي بوصول المسؤولين إلى السلطة، وبالتالي يتصرفون في القضايا السياسية كما يشاءون دون أن يكون للمواطن أي دور؛ لذلك لابد من عودة السيادة الشعبية، وأن يكون لكل مواطن دور حقيقي في المشاركة في السياسة و الديمقراطية بشكل حقيقي، ولكن كلا الفريقين تحدث عن ما ينبغي أن تكون عليه الديمقراطية: الفريق الذي أكد على أهمية القواعد الإجرائية، والفريق الذي أكد على أهمية السيادة الشعبية الحقيقية؛ لم يقدم لنا كلا الفريقين طرق واقعية فعلية يمكن تطبيقها على أرض الواقع ولكنهما رسما لنا صورة لما ينبغي أن تكون علية الديمقراطية دون أن يضعوا لنا المعالم الرئيسية

التي تجعل لها وجود حي ملموس على أرض الواقع، وكيفية اختبار هذه التطبيقات بشكل مستمر للتأكد من فاعليتها ومن وجودها بشكل حقيقي، فكلا التيارين في رأيي تحدثا عن ديمقراطية شكلية أو مثالية دون أن يتحدثا عن الديمقراطية الحقيقية الفعالة التي يمكن أن نلمس وجودها على أرض الواقع، فعلى التيار الخاص بالقواعد الإجرائية أن يوضح لنا كيف يمكن أن يتم ترجمة هذه القواعد الإجرائية إلى وقائع ملموسة حقيقية يلمس وجودها كل مواطن، لا تكون مجرد قواعد شكلية يتم الالتزام بها، أما عن التيار الثاني الذي يؤكد على السيادة الشعبية وضرورة أن يشارك كل مواطن بشكل مباشر في الأمور السياسية يجب أن يقدم لنا طرق فعلية لتطبيق هذه السيادة الشعبية بشكل يتناسب مع هذه المجتمعات كبيرة الحجم والمعقدة، وبشكل يتناسب مع هذه الظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية الصعبة التي يعاني منها أغلب مواطني العالم، لذلك يجب أن يكون اهتمام دعاة الديمقراطية منصب على كيف تتحول الديمقراطية من مثاليات وشكليات وشعارات إلى حقائق ووقائع فعلية ملموسة نلمس جميعًا نتائجها على أرض الواقع؟.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا - قائمة المصادر:

1- Norberto Bobbio, LAW AND FORCE, Oxford University Press, Vol. 49, No. 3, July, 1965
2- ……., The Future of Democracy, A Defence of the Rules of the Game, Translated by Roger Griffin Edited and Introduced by Richard Bellamy, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1987.
3- ……., Democracy and Dictatorship, The Nature and Limits of State Power, Translated by Peter Kennealy, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1989.
4- ……., Liberalism and Democracy, TRANSLATED BY MARTIN RYLE AND KATE SOPER, verso, London , New york,1990
5- ……., left and right the significance of a political distinction, translated and introduced by: Allan Cameron, the university of Chicago press, Chicago, 1996

ثانيًا - قائمة المراجع:

١ - المراجع الأجنبية:

1- Corina Yturbe, On Norberto Bobbio's Theory of Democracy, Sage Publications, Inc Vol. 25, No. 3، June, 1997
2- John Rawls, political liberalism, Columbia university press, New York, 1996

3- Luca baccellium :Norberto bobbio ,an age of rights without foundation ,translated from Italian by Nicholas walker, university of camerino,2010

4- Luigi ferrajoli :Norberto bobbio ,theorist of law and democracy ,Firenze university press,2010.

5- Michael Oakeshott, The Rule Of Law In On History And Other Essays, Oxford: Basil Black Well, 1975.

٦- Murray Bookchin ,The Ecology Of Freedom ,Chshire Books ,Usa ,1982

٧- Richard bellamy :Norberto bobbio ,the rule of law and the rule of democracy ,Firenze university press,2011

٨- ……., Norberto Bobbio, School of Public Policy University College London,٢٠١٤.

٩- Ronald Dworkin, The partnership conception of democracy, California law review, vol. 86, no.3, 1998

١٠- ……., Is Democracy Possible Here?: Principles for A new political debate, Princeton, new jersey, Princeton university press, 2006

٢ - المراجع العربية والمترجمة إلى العربية:

١- آلان تورين، ما الديمقراطية، ترجمة: عبود كاسوحة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ,٢٠٠٠

٢- إريك فروم ، المجتمع السوي، ترجمة: محمود محمود، ٢٠٠٩

٣- أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، مطابع السياسة، ٢٠٠٤

٤- برتراند راسل، السلطة والفرد، ترجمة: شاهر الحمود، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦١

٥- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة : عادل زعيتر، القاهرة، مؤسسة هندأوى للتعليم والثقافة، ٢٠١٢

٦- جون لوك، الحكومة المدنية، ترجمة: محمود شوقي الكيال، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية

٧- روبرت أ. دال ، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علاء أبو زيد، مراجعة: علي الدين هلال، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣

٨- ستيفن ديلو وتيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة وتقديم: ربيع وهبه، القاهرة ، المركز القومي للترجمة، ,٢٠١٠

٩- كانت، مشروع السلام الدائم، ترجمة: عثمان أمين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢

١٠- مايكل ج . ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة: محمد هناد، مراجعة: الزبير عروس- عبد الرحمن بوقاف، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩

١١- مصطفي النشار، تطور الفكر السياسي من صولون لابن خلدون، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩

١٢- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: على مقلد، عبد المحسن سعد، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١

١٣- مونتسكيو، روح الشرائع، ج١ ، ترجمة: عادل زعيتر، مراجعة: جورج الكفوري و إدمون رباط، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٥٣

١٤- نعوم تشومسكي، الدول المارقة (استخدام القوة في الشؤون العالمية)، ترجمة: أسامة إسبر، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤

١٥- هارولد لاسكي، الحريات في الدولة الحديثة، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٣٧